فشلهم في ميدان الأخلاق

لم يقتصر فشل الاشتراكيين الثوريين على الجوانب المادية ، بل كان فشلهم أكبر فى الجانب المعنوى : جانب القِيَم والفضائل التى بحياتها تحيا الأمة ، وبموتها تموت .

وإذا أُصيب القوم فى أخلاقهم فأقم عليهم مأتماً وعويلاً !

لقد هاجموا الدين الصحيح ، ودعاته الحقيقيين ، وحاولوا أن يكوِّنوا مكان « الإنسان المسلم » العريق « الإنسان العربى » الجديد ، الذى يؤمن بأن قِيَم المجتمع البائد - حتى اللّه سبحانه والأديان كلها - دمى محنطة فى متاحف التاريخ ، كما كتب ذلك بعضهم بصريح العبارة .

أرادوا أن يذيبوا الحواجز بين الفتى والفتاة فى الرحلات المزدوجة ، ومعسكرات الشباب المختلطة ، وغيرها ، فالروح الاشتراكية الثورية التقدمية لا تقبل مفاهيم وتقاليد عمرها أربعة عشر قرناً .

لقد زعزعوا من قيمة الأخلاق فى نفوس الأجيال الناشئة ، وقدّموا لهم الأغذية السامة من أدب « سارتر » و « كامى » ، ومن أفكار الماديين الجدليين ، ومن قصص المنحلين الإباحيين ، وأصبح « أدب الجنس » أو « أدب الفراش » كما سماه المرحوم العقاد هو الأدب السائد الرائج فى ظل الثوريين !

ولا غرو أن يصبح إحسان عبد القدوس ويوسف السباعى وليلى بعلبكى وغادة السمان ونزار قبانى وأمثالهم هم أساتذة الجيل ، كما أن روايات « لا أنام » و« الطريق المسدود » و « نحن لا نزرع الشوك » و « أيام معه » وما شابهها هى السلعة النافقة فى سوق الأدب العربى فى عهد التقدمية الثورية ! فى حين

تُمنع معظم الكتب الإسلامية عن كافة البلاد الاشتراكية . حتى قال رئيس اتحاد الناشرين فى بيروت : إن الكتب الجنسية الآن من أروج الكتب فى البلاد العربية ، وهى - والمعاجم اللغوية - لا تُمنع كالكتب الأخرى .

وقد انعكس هذا الفساد الخُلُقى العام على الجيش والقوات المسلحة ، وخصوصاً على القادة والضباط فيها .

ويكفينا هنا أن نذكر مثالاً على تغلغل هذا الفساد ، ونفوذه من الجلد إلى اللحم والعظم .. وذلك هو موقف قادة الطيران بمصر فى ليلة ٥ يونية (حزيران) ١٩٦٧ . فقد كانت هناك تنبيهات من أكثر من جهة ، وتحذيرات من أكثر من مصدر ، تومىء إلى توقع هجوم من إسرائيل فى يوم ٥ يونية ذاته . ويساعد على هذا التوقع سخونة الجو السياسى والعسكرى ، وارتفاع حرارته إلى حد بعيد ، على إثر المؤتمرات والتصريحات النارية !

وفى هذه الظروف يأبى قادة الطيران إلا أن يقيموا حفلاً راقصاً ، يشربون فيه ويطربون ، ويتراقصون ويتمايلون ، حتى مطلع الفجر ، بدلاً من أن يبيتوا لربهم سُجَّداً وقياماً خلف متاريسهم ، يقولون : ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ، و « ميراج » إسرائيل !

وكان ما كان من ضرب المطارات وتحطيم الطيران ، والقوم يغطون فى نوم عميق بعد سهرهم الطويل !

ولقد كشفت « نكستهم » فى ١٩٦٧ كثيراً من الفضائح والمخازى التى يندى لها جبين الكريم ، ويضيق بها صدر الحليم .

ومن هذه المخازى قضايا « الجواسيس اليهود » الذين تسلَّلوا فى أكثر من بلد عربى ثورى إلى مجالس الصدارة ، ومراكز القيادة ، تحت أسماء إسلامية مزوّرة ، واستطاعوا أن يُمسوا ويُصبحوا ندامى ومسامرين لكثير من الشخصيات المرموقة عسكرية ومدنية . وأن يحصلوا من ورائها على أعمق الأسرار العسكرية والسياسية ، ليطيِّروها إلى « إسرائيل » وهم فى أمان واطمئنان ، لأنهم فى حماية فلان وفى كنف علاّن من القادة والضباط العظام !

إن قصة « إيلي كوهين » فى سوريا ، واليهودى الذى زعم أنه تاجر خيل فى مصر ، والآخر الذى ادّعى أنه تاجر أسلحة تركى ، وخلع على نفسه اسم « أنور بك » وغيرهم - مما كُشف بعضه ، ولم يزل بعضه الآخر سراً مجهولاً ستظل من القصص العالمية المدهشة والمثيرة فى تاريخ التجسس المفعم بالمغامرات .

لماذا نجح هؤلاء الجواسيس ؟ نجحوا عن طريق الفساد الخُلُقى ، فما وجدوه منه استغلوه ووسّعوه ، وما لم يجدوه حاولوا أن يخلقوه ويغذوه . إن أعظم فخين أو شبكتين للجاسوس هما : الخمر والمرأة ! وعن طريقهما يُصطاد كبار المسئولين من حملة أسرار الدولة والقوات المسلحة !

ففى ساعة « الخمار » و « النشوة » و « الانسجام » يظهر المخبوء ويتكشف المستور . ثم عندما تتوافر الثقة بالنديم الأنيس ، والمسامر الجليس ، والصديق المخلص المتجرد ! تصبح الأسرار كلها بين يديه ، ولا يسعى هو إليها ، بل تسعى صاغرة إليه !

إن هذه المخازى تزيد المسلم إيماناً بعظمة الشرع الإسلامى ، ويقيناً بحكمة اللّه ، وكمال منهجه الذى حرّم الزنا وقال فيه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾ (١) وحرّم الخمر والميسر وجعلهما : ﴿ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ (٢) وسمّى الخمر « أم الخبائث » !

إن هذا التحريم لم يكن عبثاً - تعالى اللّه عن ذلك - ولم يكن انتقاماً من البَشر ، ولا تضييقاً عليهم ، بل كان ضرورياً لتربية « الشخصية » المتماسكة أمام الإغراء ، وأمام الشهوات ..الشخصية التى تتصرف بإرادة العقل ، لا باندفاع الغريزة .. الشخصية التى تراقب اللّه فى كل تصرف ، أو نيّة تصرف ، بحيث تزن أقوالها وأفعالها ورغباتها كلها بميزان « التقوى »

---

(١) الإسراء : ٣٢ (٢) المائدة : ٩٠

وتستحضر « الآخرة » فى كل ما تفعله أو تريد أن تفعله ، يستوى فى ذلك : الشئون الشخصية والاجتماعية .

إن الدى يتفطر له القلب حقاً أن « الشخصية المسلمة » لم يعد لها معالم أو ملامح تميزها أو تشخصها عند هؤلاء القوم الثوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام ، ويعلنون أنهم مسلمون .

فالمسلم واليهودى فى ميزان هؤلاء الناس سيان ، لا يُعرف هذا من ذاك ، ولا يتميز أحدهما عن الآخر فى فكر أو عبادة أو خُلق أو سلوك .

لقد دُمِّرت الشخصية المسلمة ومُحيت معالمها بحيث لم يبق أى فرق يُعرف به « كوهين » الإسرائيلى من « كمال أمين ثابت » العربى المسلم ، كلاهما يفكر بعقلية علمانية تجهل الإسلام .. كلاهما يجهل الصلاة ولا يعرف بيت الله . كلاهمايشرب ويسكر .. كلاهما يراقص ويزنى .. فأى علامة فارقة بين كمال وكوهين ؟!

وهذا أسوأ ما دلّت عليه قضايا أولئك الجواسيس .

أما جواسيسنا فماذا عملوا ؟ ماذا عملت أجهزة مخابراتنا التى كنا نفخر بأنها أقيمت على أسس علمية ، وبمستوى رفيع ؟

لقد كتب « هيكل » يبين أنهم اتخذوا وسائل اليهود من المال والجنس ، فغرقوا فى الوسائل ، ونسوا الغاية . أى غرقوا فى لجة المال والجنس ولم يكشفوا أسرار العدو .

يقول « هيكل » فى أهرام يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ :

« إن بعض أجهزة المخابرات العربية شغلت نفسها بالداخل ، طلباً للسلطة ، ولم تعط العناية الكافية للناحية الأخرى من خط النار .

« ثم إن بعض أجهزة المخابرات العربية فى محاولاتها لاستعمال بعض وسائل العدو - وبينها المال والجنس مثلاً - خلطت كما يبدو الآن بين الوسائل والغايات ،

أى أنها توقفت عند الوسائل فى عدد من المرات ، وغرقت فيها ، ولم تستطع مقاومة الغواية والإغراء ، وتجاوزها إلى تحقيق الهدف » .

وإنّا لنقف عند هذا الكلام الدقيق الناعم - نعومة الحرير - فى تصوير فساد دولة المخابرات ذات الإمكانات الضخمة ، وغرقها فى المال - أى السرقة - والجنس - أى الزنا - ومن وراء ذلك الخمر والمخدرات وما يتبعها !

فهذا الكلام يبرر استعمال وسائل اليهودية ، ولو كانت ضد الدين والخُلُق والشرف ، إن اليهودى لا يمتنع أن يبيع عِرضه فى سبيل مصلحة مادية . فهل نفعل نحن ذلك ؟

هل يقبل ديننا أو مروءتنا أو تقاليدنا أن نجعل من بناتنا أدوات نستخدمها فى كشف الأسرار أو اصطياد الجواسيس بأى ثمن ؟ ولو كان الغرق فى الوحل والنجاسة ؟

إن أخلاق أمتنا ترفض « الميكافيلية » . ترفض الوسيلة القذرة إلى الغاية الشريفة .. وتأبى إلا الطريق النظيف للهدف الشريف .. تأبى الوصول إلى الحق بطريق الباطل .. تأبى بناء جامع من أموال الربا ، فإن اللّه طيب لا يقبل إلا طيباً !

إننا لسنا تلاميذ لإسرائيل حتى نتعلم منها ، ونتخرج على أيديها ، ونستعمل أساليبها بدون تحفظ ، ولو كانت امرأة وكأساً .

إن ديننا ومروءتنا وأخلاقنا تفرض علينا النظافة غاية ووسيلة ، وإلا كان عملنا تخريباً لأجهزتنا ، وإفساداً لرجالنا ، واللّه لا يصلح عمل المفسدين .

ولقد كشفت محاكمات قادة الجيش والطيران والمخابرات بعد النكسة كثيراً من المآسى والفضائح التى لم تكن تخطر ببال أحد حتى قال رئيس المحكمة التى حوكم أمامها شمس بدران وصلاح نصر وغيرهما ، وهو السيد حسين الشافعى - بعد أن وقف على كثير من البلاوى المستورة - قال فى طيبة وتوجع - : إذا كان هذا كله يحدث فى الداخل ، فنحن نستحق أكثر مما وقع !

والعجب الذى لا ينقضى أن النكبة المريرة المروعة لم تكف فى ردع المنحرفين عن انحرافهم ، ولا فى زجر غيرهم عن اتباع سبيلهم ، فما كادت تحدث تصفيات مايو ١٩٧١ حتى وجدنا ألواناً أخرى من الفساد والتزوير والطغيان والإثراء الحرام ، وسوء الأخلاق ، يحميها كلها طبقة مستبدة من دعاة الثورية والاشتراكية والناصرية ، قُدِّموا هم أيضاً إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى !

كتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى فى جريدة الأخبار يوم ١٩ مايو ١٩٧١ يقول :

« لم يعد الموقف صالحاً للصمت بعد ..

« وإذا كانت قد مرّت علينا أيام كان فيها الصمت هو الموقف الوحيد الأبى والشجاع ، فالصمت الآن ذنب لأننا نخوض معركة مصير ضد كل قوى الظلام .. ضد الاحتلال الأجنبى والاحتلال الداخلى .. بكل ما تملك تلك القوى مجتمعة من ضراوة وشراسة وهمجية ..

« إن قوى الاحتلال الأجنبى تحتل جزءاً عزيزاً من أرضنا العربية ولا بد لنا من تحرير هذه الأرض ، وتطهير وجه الوطن الذى شوّهته الهزيمة .. وطريق الخلاص منها واضح .

« أما قوى الاحتلال الداخلى ، فقد جثمت على صدورنا كالكابوس ، وتسللت إلى مواقع السُلطة ، وأفسدت أعداداً من المواطنين بالرشوة وخلق المصالح ودمرّت كثيراً من الضمائر ، ووضعت موازين جديدة للخير والشر .. فالمواطن الصالح عندها هو العميل الذى يتقن فنون التجسس على الآخرين والإيقاع بالأصدقاء والتسلل بأجهزة التسجيل إلى مكامن الأسرار .. كانوا دائماً هناك فى أى مكان .. حتى فى المخادع !!

« كوّنوا جماعة سرية تحكم مصر .. واصطنعوا لها دولة بالدعاة والمضحكين والغوانى المرفهين ..

« أعضاء هذه الجماعة هم وحدهم الذين لهم حق تولى المسئوليات : وهم فوق القانون ..

« يبتزون وينهبون ويتسلطون باسم الثورة وباسم الاشتراكية وتتحول الثروات العامة إلى ثروات خاصة .. يملكونها هم وحدهم ..

« السلبى عندهم هو مَن يرفض أن يقتات بالعفونة ، هو مَن يقف شامخاً أمام تزييفهم ، هو مَن يأبى أن يتجسس وأن ينحنى وأن ينافق ، وأن يسلم فى شرف كلمته .. هو مَن يشعر أن من حقه أن يُحترم وأن يقضى الحياة شريفاً ، هو مَن يأبى أن يبيع المسيح ليهوذا الجديد ولو بجبال من الفضة !

« الإيجابى عندهم هو مَن ينشط إلى التزييف ، ومَن يضلل باسمهم ، ومَن ينشر المصائد فى طرقات الناس .. هو مَن يردد فى كل مكان أنهم هم قادة الاشتراكية .. هم لا سواهم ..

« فالاحتجاج على مباذلهم وإرهابهم وأساليبهم هو الرفض للاشتراكية .. هو الثورة المضادة ، هو تصفية الثورة .. وهو تصفية للاشتراكية !

« ولهذا فلا جزاء لمن يعترض إلا أن يُهدر أو يُنتهك .. فإذا لم يستطيعوا فليتآمروا عليه وليشعلوا الفتنة وليحرقوا قلب مصر !!

« إن هذا الاحتلال الداخلى لأشد خطراً من الاحتلال الخارجى .. لأننا نعرف الاحتلال الخارجى ونعرف الطريق إلى التحرير منه .. ونعرف أن مَن يحتلنا هم الأعداء ..

« أما الاحتلال الداخلى فقد تسلل إلينا كما يتسلل الذئب فى ثياب الجدة العجوز ليأكل الصغار الآمنين .. لقد تسللوا إلينا تحت شعار الثورة والاشتراكية .. وحماية الناصرية .

« هم الثورة وهم الاشتراكية وهم الوطن .. والذى يرفض هذه الخديعة المثيرة للغثيان ليس إلا عدواً للثورة والاشتراكية والوطن .. ويجب أن تُدبَّر له المكائد والمؤامرات .

« أى غيلان رهيبة انطلقت علينا .. أية زواحف بلا منطق تسللت إلينا لتحكم الوادى المقدس فى عصر انتصار الإنسان » ؟

* * *

obeikandl.com

لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية ؟

والآن يحق لنا ، بل يجب علينا ، أن نوجه هذا السؤال المنطقى ، الذى وجهناه من قبل إلى الليبرالية الديمقراطية ، وهو : لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية ؟ لماذا باءت بالخيبة المريرة فى كافة المعتركات التى خاضتها رغم ما كان تحت يديها من إمكانات هائلة لم تتوافر لغيرها ؟

لماذا فشلت فى تحقيق الوحدة ؟

لماذا فشلت فى تحقيق الحرية ؟

لماذا فشلت فى تحقيق العدالة الاجتماعية ؟

لماذا فشلت فى تحقيق النمو والتقدم ؟

لماذا فشلت فى حرب ١٩٦٧ ؟

لماذا فشلت فى إشاعة القِيَم والقضايا الخُلُقية ؟

لماذا فشلت فى هذا كله وفى غيره من مجالات الحياة العربية ؟

أكان هذا الفشل كله اعتباطاً ومصادفة بحيث لا يخضع لقانون « السببية » ومبدأ « العلّة والمعلول » ؟

أم كان ذلك كله أمراً عارضاً ، تحكمت فيه الظروف والملابسات وليس لشىء كامن فى أصول الاشتراكية الثورية ، وفى طبيعة تركيبها العضوى ؟

أم كان هذا الفشل المركب نتيجة منطقية وحتمية لمقدمات الثورية الاشتراكية أو الاشتراكية الثورية ؟ هل كان الخطأ هنا خطأ تصرفات أم خطأ اتجاه ؟ هذا ما نرجو أن نفصّله فى هذا الفصل إن شاء الله

* * *

لماذا فشل الثوريون الاشتراكيون في تحقيق الوحدة ؟

لقد فشل الاشتراكيون الثوريون فى تحقيق الوحدة العربية الشاملة أو الجزئية [1] بل فى تحقيق الوحدة الوطنية فى أقطارهم فما سر ذلك ، إن قدمنا حسن الظن وافترضنا صدقهم فى الرغبة فيها ، وإخلاصهم فى الدعوة إليها ، وهو ما يشك ويشكك فيه كثير من العارفين ؟

سر ذلك :

أن الوحدة لا تتم بين شعبين أو بلدين إلا إذا توافرت جملة شروط :

١ - أن يكون بينهما هدف مشترك يريدان تحقيقه معاً . وهذا لا يخالف فيه أحد ، ولهذا قال الثوريون : وحدة الهدف قبل وحدة الصف .

٢ - أن يتفق الطرفان على المنهج .. على الطريق الذى يسلكانه لتحقيق الهدف .

٣ - أن يسود الشعبين شعور عام قوى مشترك بوجوب الوحدة وضرورتها لكل من البلدين .

٤ - أن تتوافر عند كل منهما ثقة متبادلة بالطرف الآخر ، ويحسن ظنه فيه .

(أ) أما الهدف المشترك الذى أراد التقدميون أن يلتقى عليه العرب جميعاً ، فهو « الاشتراكية الثورية » وهذا هدف يبعد جداً أن يتفق عليه العرب فى

---

(١) أما اتحاد الجمهوريات العربية المقترح ، فليس فى الواقع وحدة ولا اتحاداً ، إنه - كما قال الرئيس السادات نفسه - مجرد اتفاق تعاقدى حسب تفسير أساتذة القانون الدستورى . ومع هذا فلا تزال التجربة على الورق حتى كتابة هذه السطور .

المغرب والمشرق ، وهو بطبيعته هدف يُفرِّق ولا يجمع ، لأنه يقوم على فلسفة الصراع ، ولهذا سينقسم العرب بإزائه حتماً . وهذا ما كان .

على أن الذين اتفقوا فى هذا الهدف لم يكوِّنوا بينهم وحدة ، كما رأينا . حتى دولتا الحزب الواحد ، المتجاورتان ..

الهدف الواحد المشترك حقاً هو الإسلام ، الذى جمع هذه الأمة من قبل ، وكانت طرائق قِدَداً ، فجعل منها أمة واحدة ، كانت خير أمة أُخرجت للناس .

(ب) على أن وحدة الهدف وحدها لا تكفى ما لم تصحبها وتتممها وحدة أخرى هى وحدة المنهج ، وحدة الطريق .

قد يتفق فريق من الناس على غاية واحدة ، ولكن يتخذون للوصول إليها مناهج عدة ، وسبلاً شتَّى .

ولهذا نجد الاشتراكيين مختلفين فى مناهجهم وطرائقهم ، ما بين متخذ طريق الروس ، وبين متبع سبيل الصين ، وبين مقتف أثر يوغوسلافيا ، ومَن ناهج نهج كاسترو . وكذلك يختلفون فى سياستهم الخارجية ما بين موال لبكين أو دائر فى فلك موسكو ، وآخر لا يفرط فى حبال الغرب . وكل حزب بما لديهم فرحون .

أما مَن اتخذوا الطريق الإسلامى ، والمنهج المحمدى ، فهم أولى الناس أن يلتقوا فى بدايته وفى وسطه وفى نهايته . وصدق اللّه العظيم إذ يقول : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ، وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ (١) .

حتى مَن انحرف عن هذا الصراط ، نستطيع أن نحاكمه إلى مبادئه ، وأن نرده إلى أصوله من الكتاب والسُّنَّة : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (٢) ..

---

(١) الأنعام : ١٥٣ (٢) النساء : ٥٩

(جـ) أما الشعور العام القوى بضرورة الوحدة وأهميتها فهو أمر لازم . فقد تكون مقوِّمات الوحدة وأسبابها قائمة ، ولكن لا يشعر جمهور الناس بضرورتها وفائدتها . بل قد يؤثرون عليها حياة الانفصال أو العزلة . وذلك إذا توجس الناس من وراء الوحدة شراً ، كأن يتحقق بوساطتها انتصار لحزب مبغوض ، أو زعيم مكروه ، أو نظام لا يواليه الشعب إلا كرهاً ، فالوحدة عندئذ شر يخافه الناس ، لا خير يرجونه ويحرصون عليه ، ويسعون إليه . وهذا هو ما يجعل الشعوب مجفلة من الوحدة بين الثوريين بعضهم وبعض ، لأن اتحادهم لا يكون إلا عليها ، إذ هو للأسف اتحاد حكام وأنظمة تريد أن يسند بعضها بعضاً ضد أى حركة تمرد أو مقاومة من الداخل وليس هو اتحاد شعوب وأوطان فى سبيل الهدف الواحد والمصير الواحد .

(د) ولا يكفى هذا كله ، حتى يكون هناك قدر كاف من الثقة المتبادلة بين الذين ينشدون الوحدة فيما بينهم . إذ لا يُتصور أن تقوم وحدة بين أناس يتهم بعضهم بعضاً بالخيانة أو العمالة للإمبريالية الغربية من طرف ، أو للإمبريالية الشيوعية الشرقية من طرف آخر .. والعودة إلى الإسلام الحقيقى المستقل المتميز . هى التى توفر جو الثقة ، وتزرع بين جميع المؤمنين به التفاهم وحسن الظن .

فأصبح كل شعب مُنِىَ بحكم هؤلاء التقدميين مقسماً - حسب تصنيفهم الحتمى - إلى رجعيين وثوريين ، ويمينيين ويساريين ، ومحافظين وتحرريين .

وليس عجيباً أن تفشل الوحدة العربية على أيدى هؤلاء الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، فهذا هو المنطقى والطبيعى ، ولو نجحت لكان هذا هو العجب العجاب .

ذلك أن هؤلاء قد حطموا « الوحدة الوطنية » بين أبناء الشعوب التى يحكمونها ، نتيجة حتمية للإرهاب والاضطهاد الذى يمارسونه ضد المعارضين

لحكمهم وما أكثرهم ! ونتيجة لما أثاروه من أحقاد بين فئات الشعب ، وفقاً لما تعلموه من فلسفة « الصراع الطبقى » الماركسية المخربة ، باعتبارها جزءاً من دينه .

وأصبح مجتمعنا الذى توارث الإخاء والمحبة - باعتبارهما جزءاً من دينه - يشك بعضه فى بعض ، ويخاف بعضه من بعض ، ويتربص فريق منه بآخر ، تتلقى أيدى الجلادين والممزقين من فلاسفة « الصراع » و « الحرب النفسية » !

فإذا كان هؤلاء قد حطموا وحدة داخلية كانت قائمة بالفعل فى أوطانهم ، فكيف يُرجَى أن تتحقق على أيديهم وحدة عربية شاملة أو جزئية ، وفاقد الشىء لا يعطيه ؟!

* *

● العالَم يتقارب والعرب يتباعدون :

والعجيب أن يحدث هذا التمزق والانقسام وتقاذف التهم بين العرب بعضهم وبعض ، إلى حد الاغتيال فى السر [١] والاقتتال فى العلانية [٢] ، وقطع العلاقات السياسية ، والحكم بالإعدام على المعارضين [٣] ، على حين نجد الكتل المتعارضة فى العالم ، تحاول أن تقيم فيما بينها نوعاً من « التقارب » أو « التعايش » متطورة من موقف التصلب والتشدد ، إلى موقف التسامح والتنازل .

رأينا هذا التقارب يتم على الصعيد الدينى ، وعلى الصعيد السياسى معاً .

---

(١) أقرب أمثلته اغتيال الفريق حردان عبد الغفار التكريتى نائب رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع فى حكم العراق البعثى ، وقد اغتيل بالكويت .

(٢) أبرز أمثلته الاقتتال بين الجيش الأردنى والفدائيين ، وإسرائيل على بُعْد خطوات تدنس أعز المقدسات !

(٣) أقرب أمثلته حكم البعث السورى على ميشيل عفلق وأمين الحافظ بالإعدام ، وقد خُفِّف بعد إلى ١٥ سنة .

فعلى الصعيد الدينى ، رأينا التقارب الذى تم بين المسيحية واليهودية ، برغم النزاع التاريخى الأصيل الطويل بينهما ، وهو نزاع يضرب بجذوره إلى عشرين قرناً فى التاريخ ، أى أن عمره هو عمر المسيحية ذاتها . وهو نزاع جوهرى .. نزاع بين مَن يقولون : المسيح ابن اللّه ، ومَن يقولون : المسيح « ابن حرام » .

ومع هذا كله حدث التقارب ، وأصدر الڤاتيكان وثيقته الشهيرة بتبرئة اليهود من دم المسيح !

ونسى اليهود - أو زعموا أنهم نسوا - المظالم الفادحة التى أنزلها بهم المسيحيون خلال القرون الطويلة .

وعلى الصعيد السياسى رأينا التقارب الذى تم بين المعسكر الشرقى وعلى رأسه الاتحاد السوڤييتى . وبين المعسكر الغربى - وعلى رأسه الولايات المتحدة .

رأينا روسيا الماركسية اللينينية تتطور من فكرة « الثورة العالمية » إلى « الحرب الباردة » ، ومن الحرب الباردة إلى التنادى بفكرة « التعايش السلمى » التى بدت واضحة فى عهد الرئيسين « خروشوف » و« كيندى » ، ثم إلى التفاهم والتعاون والاتصال المباشر فى عهد الزعماء الثلاثة « بودجورنى » و« بريچينيف » و« كوسيجين » وعهد « چونسون » فـ « نيكسون » .

وأكثر من ذلك ما بدت بوادره هذه الأيام من « تقارب أمريكى صينى » ومن عزم الرئيس الأمريكى على زيارة بكين ، وهو أمر كان بعيد الاحتمال فى نظر الكثيرين ، ولكنه يوشك أن يقع ، ويقلب الموازين الدولية رأساً على عقب !

وها هى إنجلترا التى ظلت دائماً جزيرة فى مواجهة القارة الأوروبية ، توشك أن تلحق بالقارة نفسها ، بوصفها جزءاً لا يتجزأ منها ، وتغدو عضواً فى السوق الأوروبية المشتركة .

كل هذا التقارب والتفاهم والتعاون يحدث فى العالم كله ، من شرقه إلى غربه ، فى مجالات الدين والسياسة والاقتصاد ، والعرب وحدهم يكفر بعضهم ببعض ،

ويلعن بعضهم بعضاً ، بل يقاتل بعضهم بعضاً ، ببركات « الأيديولوچيات » المستوردة ، والأفكار الدخيلة ، التى جعلت الشعب العربى الواحد ، فريقين متصارعين - حتماً - وفقاً للفكر الطبقى الذى تتبناه ، وحمل بعضهم فكرة ضرورة قيام حرب عنيفة بين العربين : عرب اليمين وعرب اليسار أو على الأصح : بينهم - معشر الثوريين - وبين سائر العرب ، وهى حرب « لا تدانى قسوتها قسوة الحروب الخارجية مع الأعداء الألداء » [1] بل اعتبر كل عربى ليس بثورى عدواً سافراً .

* * *

(١) فى سبيل البعث ص ١٦٠.

obeikandl.com

ولماذا فشلوا فى تحقيق الحرية ؟

لقد فشلت الاشتراكية الثورية - التى حكمت عدداً من البلاد العربية - فى تحقيق الوحدة بينها ، فضلاً عن تحقيق الوحدة العربية العامة . وأضافت إلى ذلك فشلها فى تحقيق الحرية للمواطنين ، كما ثبت ذلك من اعترافهم بعد النكسة ، ومن كشف بعض الثوريين لبعض إذا اختصموا ، أو إذا جاء فريق منهم على أنقاض فريق .

ولكن لماذا فشلت الثورية هنا ؟ ألشىء كامن فى طبيعتها أم لظروف طارئة عليها ؟

يحاول بعض سدنة الحكم الثورى تفسير ذلك الفشل بأسباب خارجة عن طبيعته العقائدية (الأيديولوچية) الثورية . مثل تسلط « مراكز القوى » فى مصر ، أو تسلط الجناح العسكرى من حزب « البعث » فى سوريا ، ونحو ذلك من المبررات .

هذا ما حاول « هيكل » وغيره أن يقولوه فى تسويغ ضروب الاستبداد والطغيان والإرهاب ، التى أظهرتها الوقائع فى مصر بعد هزيمة يونية سنة ١٩٦٧ ، وبعد تغيير مايو ١٩٧١ .

بل هذا ما قاله عن الناصر نفسه فى خطابه بالقاهرة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ :

« شىء آخر فى مجال التغيير . حساب الانحرافات فى جهاز المخابرات الذى تكشّف . حصل أنه انكشف انحرافات فى جهاز المخابرات .

« فيه ناس طبعاً بيلقوا لوم هذه الانحرافات على النظام . أنا بدى أقول إن الانحرافات بتحصل فى كثير من أجزاء العالم . المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات .

« حصل فى كثير من أجزاء العالم أمثلة . برضه جت لى جوّابات إزاى إنت مكنتش عارف ؟ إزاى الريس ما كنش يعرف بالجارى وبهذه الانحرافات ؟ وأنا باقول النهاردة : إذا كانت الانحرافات حصلت فى المخابرات . إذا كانت المخابرات هى المفروض إنها تقول لى على الانحرافات اللى تحصل فى البلد مكانش ناقص غير إنى أعمل مخابرات على مخابرات وأعمل جهاز رقابة على المخابرات .. وهكذا لا ننتهى .

« ولكن أنا باقول إن اللى حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع فى المستقبل إنها تحكم ونسيت نفسها فانحرفت وموصلتش ، قبل ما توصل للهدف اللى هو الحكم وجدت إنه أسهل الانحراف فانحرفت .

« أنا باقول لكم بصراحة إن أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل ٥ يونية ولكنى لم أكن أتصور مداه ، حاولت بكل ما أستطيع . نجحت أحياناً ولم أر الحقيقة كلها فى أحيان أخرى . وأنا فعلاً كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى .

« وكان حديثى عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية لأن ده كان السبيل الوحيد إن إحنا نغطى على الانحرافات ، وأنا من تجربنى الماضية ناس بتخاف من إثارة أى شىء إما فى مجلس الأمة وإما فى الصحف .

« ولهذا أنا أيضاً مرة اتكلمت معاكم هنا على أساس إن إحنا فى حاجة إلى مجتمع مفتوح . لكن طبعاً بتوع المخابرات كانت وسائل الإخفاء كانت مباحة . بالنسبة لدولة المخابرات اللى وُجِدت واللى تغلغلت واللى انحرفت أنا باعتبر إن هذه الدولة سقطت » .

وهذا ما حاوله أيضاً الدكتور منيف الرزاز « فى التجربة المرة » يعنى تجربة حكم « البعث » فى سوريا وفشلها ، ومثله الأستاذ صلاح البيطار فى « بيانه » الذى أعلن فيه انسحابه من الحزب .

والحقيقة أن الأيديولوجية الثورية الاشتراكية مناقضة للحرية بطبيعة تركيبها وتكوينها . والطغيان والاستبداد والإرهاب ثمرات حتمية لغراس تعاليمها وأفكارها عن الحكم والمجتمع .

إنما تتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تؤمن بكرامة الإنسان كل إنسان ، كالأيديولوچية الإسلامية التى تعتبر الإنسان المخلوق المكلّف الذى كرّمه الله وفضّله وجعله فى الأرض خليفة ، وسخّر له ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه ، وحمّله أمانة التكليف وقال فيه : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى آدَمَ ﴾[1] ..

وتتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تؤمن بأن الحرية وُلدت مع ولادة الإنسان ، فهى حق طبيعى له ، ليس من حق مخلوق مثله أن يسلبها منه ، كائناً ما كان مركزه الفكرى أو السياسى أو المالى . وقديماً قال عمر : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » ؟! وقال علىّ بن أبى طالب : « لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حراً » !

وتتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تربى الشعب - كل الشعب - على أن يقول للمحسن : أحسنت ، وللمسىء : أسأت ، ولا يهاب أن يقول للظالم : يا ظالم ، ولا تحجر على فرد أو فئة أن تنكر المنكر ، وتقوِّم العوج ، وتعارض الفساد .

وما أعظم الأيديولوچية الإسلامية التى تعلّم الناس كافة أن « الدين النصيحة » وأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فريضة من فرائض الدين ، وأن « التواصى بالحق » من أسباب النجاة من الخسران ، وأن على المسلم أن يقول الحق وإن كان مراً ، لا يخاف فى الله لومة لائم ، وأن عليه أن يُغيِّر المنكر بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان .

وتتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تؤمن بالأخوة والمساواة بين البَشرية فلا طبقية ولا امتياز ، ولا تسلط من أحد على أحد .

---

(١) الإسراء : ٧٠

لا توجد طبقة أعلى من طبقة ، ولا امتياز لفئة على فئة ، ولا لأسرة على أسرة ، ولا لقلّة على كثرة ، ولا لحاكم على محكوم ، الجميع عبيد لرب واحد ، وأبناء لأب واحد . فلا معنى لأن يستعلى أو يتسلط بعضهم على بعض ، ويتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون اللّه .

ولهذا يرتبط معنى الحرية بمعنى الإخاء والمساواة . فمَن لا يؤمن بهما وإنما يؤمن بصراع طبقى حتمى ؛ أو يؤمن بامتياز فئة صغيرة من الناس على مجموع الأمة ، أو يؤمن بأن مجموعة من أبناء الأمة يجب أن تُحْرم من الحرية ، أو تؤمن بأن الحاكم فوق النقد ، وأن « الطليعة » أو « النخبة » المؤيدة له فوق الشعب ، فقد هدم الحرية من أساسها .

فهل آمن الثوريون العرب بهذه المعانى ؟ هل آمنوا بأن الكرامة والحرية والمساواة حقوق طبيعية لكل إنسان ؟ لكل فرد ولكل مجموعة من أبناء الوطن ؟

هل آمنوا بأن الحكم الثورى ليس فوق النقد ، وأن الفئة الثورية ليست فوق الأمة ، وأن الأمة يجب أن تكون فوق السُلطة ، وأن الحق يجب أن يكون فوق القوة ؟

هل يملك أحدهم من الشجاعة أن يقول ما قال أبو بكر : « إن رأيتمونى على حق فأعينونى ، وإن رأيتمونى على باطل فقوِّمونى .. أطيعونى ما أطعتُ اللّه فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم » ، أو ما قال عمر : « مَن رأى منكم فىّ اعوجاجاً فليقومنى » ؟

هل آمنوا بأن من حق الشعب أن ينحيهم ليضع الزمام فى يد غيرهم أم ينظرون إلى أنفسهم أنهم قدر مقدور لا فكاك للأمة منه ؟

لننظر ماذا يقولون لنعرف طبيعة الأيديولوچية الثورية وحقيقة موقفها من الحرية .

قال الرئيس عبد الناصر :

« لقد مهّدنا طريق الديمقراطية السليمة ، من أجل أن تكون الحرية للشعب

كل الشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب .. من أجل أن تكون الحرية الديمقراطية للشعب كله ، لا للطبقة الرأسمالية ، ولا للطبقة الإقطاعية .. ولا للرجعية » .... إلخ .

وهذا الشعار « لا حرية لأعداء الشعب » هو أول معول لهدم الحرية ، لأن كل مَن يعارض الحكام الثوريين يُنعم عليه بلقب « عدو الشعب » دون تردد . وكل جماعة تقول للثوريين : لا ، أو حتى : لِمَ ؟ تُجَرَّد من الوطنية والتقدمية ، ويُخلع عليها خلعه « الرجعية » . فالرجعية وما ماثلها كلمات مطاطة يمكن أن يوصف بها كل إنسان ، فرداً أو جماعة .

والاكتفاء بتهمة الرجعية كرم عظيم ، وتسامح كريم ، من القادة الثوريين ، وإلا فعندهم تهم الخيانة والعمالة والتعاون مع الاستعمار ، وغيرها .. مما امتلأت به الجعاب الثورية .

ويقول الدكتور منيف الرزاز الأمين السابق لحزب البعث :

« إن الحرية فى الثورة الاشتراكية القومية ليست للإقطاعيين ، وللرجعيين ، وللمتآمرين على الثورة .. » . ويقول بعد ذلك : « الحرية فى الثورة لا تنحصر فى نطاق الحريات الفردية ، ولكن ألا يجب أن تكون هناك حريات « جَماعية » للطبقات المستفيدة من الثورة » ؟! [1] .

فهذا هو مفهوم الحرية عندهم ، وهذا هو مجاله ، إنها ليست حرية عامة لكل الناس ، بل للطبقات المستفيدة من الثورة . والطبقات الأخرى محكوم عليها سلفاً بالحرمان من حق الحرية . ومَن هؤلاء ؟ إنهم الإقطاعيون والرجعيون والمتآمرون على الثورة .

ومَن هم الرجعيون ؟ وما مدلول الرجعية ؟ إنه مفهوم غامض مائع لا يُحدَّد ولا يُضبط ، ولكنه سائل رجراج يتسع لكل معارض للثورة من خلق الله .

---

(١) التجربة المرة ص ١٠٣

ومثل الرجعيين المتآمرون ، فكل معارض لفكر الثورة أو سياستها ، أو الأشخاص الحاكمين ، وانحرافاتهم يُدمغ بالتآمر ، من الذين يملكون كل السلطات ، فهم الذين يتهمون ، وهم الذين يحققون ، وهم الذين يحكمون ، وهم الذين يُصدِّقون على الحكم ، وهم الذين ينفذون .

وحديث الثوريين العرب هنا ليس أكثر من ترديد لما قاله « لينين » و« ستالين » وغيرهما من الشيوعين فى مناسبات شتّى ..

يقول « لينين » عام ١٩٢٠ :

« نحن لا نستطيع أن نأخذ بآراء المخبولين والأغبياء الذين يطالبون بالحرية . فنحن فى ظل ديكتاتورية البروليتاريا ، لا نستطيع أن نمنح المواطنين حريتهم السياسية ، خشية أن يستخدم أعداء الشيوعية هذه الحرية فى القضاء علينا » !

وقال خليفته « ستالين » عام ١٩٣٨ :

« إن منح البرجوازيين (الطبقة الوسطى فى المجتمع) الحريات العامة ، لا يعدو أن يكون سماحاً لهؤلاء البرجوازيين بالكيد لنا ، والتآمر علينا ، وتقويض نظامنا ، ولهذا فإننا لا نمنح الحرية إلا للطبقة التى نحكم باسمها » !

وقبل ذلك بعام - أى سنة ١٩٣٧ - قال :

« دعونى أوضح لكم بصراحة ، إن نظامنا الشيوعى لا يؤمن بالحرية الفردية ، فالحرية الفردية تعنى القضاء على الجَماعية ، وتعنى الانحراف عن الماركسية .. وهذا النوع من الحرية هو أخطر ما يهدد نظامنا » .

وإذن ما معنى الحرية المنصوص عليها فى الدستور السوفييتى ؟ يوضح ذلك « ستالين » بقوله : « إن دستورنا السوفييتى ينص على منح الحرية للمواطنين ، ولكن يجب أن يكون مفهوماً ، أن هذه الحرية لا تعنى حق الوقوف فى وجهنا . أو حق الثورة ضد النظام الشيوعى ، أو حق انتقاد المبادىء الماركسية ، أو حق تكون الهيئات المناهضة لنا .. إن هذه الحرية التى ينص عليها دستورنا ،

لا تعنى إلا شيئاً واحداً ، هو حق « ديكتاتورية البروليتاريا » فى الاستمتاع بالحرية التى تكفل لها تحقيق الأهداف الشيوعية » ! [١] .

هذا هو موقف زعماء الشيوعية من الحرية ، وهو نفس موقف الاشتراكيين الثوريين العرب ، ولا عجب فهم أحد صنفين :

١ - إما صنف صريح فى ماركسيته ، لا يخاف ولا يستحى من المجاهرة بها على رؤوس الأشهاد ، كما هو موقف حركة القوميين العرب فى السنوات الأخيرة (ويمثلهم الحكم الثورى فى الجنوب اليمنى) ، وكما كان موقف « البعث » القُطْرى فى سوريا .

٢ - وإما صنف يتتلمذ على الماركسية ويأخذ عنها ، ويعتبرها المدرسة « الأم » للاشتراكية ، وإن لم يعلن الانتماء الصريح إليها ، ونؤكد هنا ما لاحظه بعض الدارسين بحق ، من ضعف الاشتراكيين عموماً تجاه « الاشتراكية العلمية » الماركسية ، وتأثرهم بتوجيهاتها ومواقفها . ومن ذلك ما قاله كاتب عربى اشتراكى من أن اليساريين العرب يعانون من « مركب النقص » تجاه الشيوعية ، والرضوخ للمنطق القائل بأنها أعلى درجات « الاشتراكية » ! [٢] .

ويقول فيلسوف « البعث » وأمينه العام « ميشيل عفلق » :

« البعث هو قَدَر الأمة العربية » .

« إن عقيدة « البعث » لا يمكن الوصول إليها بالعقل ، ولكن بالإيمان وحده » .

« إن القَدَر الذى حملّنا رسالة « البعث » أعطانا الحق فى أن نأمر بقوة ، ونتصرف بقسوة » !!

« إن البعث هو الطليعة ، وعلى الجماهير أن تمشى وراءها » !

« الانقلابيون صورة سبّاقة لمجموع الأمة ، إننا نعرف بأن هذه الفئة القليلة من

---

(١) انظر : النظام الشيوعى - لماهر نسيم .

(٢) كلوفيس مقصود فى كتابه « أزمة اليسار العربى » ص ١٢ ، انظر النكسة والخطأ ص ٨١ .

الانقلابيين ، الذين تضمهم حركة « البعث العربى » هم قِلّة فى الظاهر ، قِلّة فى البدء ، ولكن صفتهم القومية الصادقة ، تجعلهم صورة مصغرة وسباقة لمجموع الأمة » .

« نحن نمثل مجموع الأمة الذى لا يزال غافياً منكراً لحقيقته ، ناسياً لهويته ، غير مطلع على حاجاته . نحن سبقناه فنحن نمثله .. » (١) .

« فالانقلاب إذن طريق .. طريق إلى الغاية المنشودة ، إلى المجتمع السليم الذى ننشده ، ولكنه ليس طريقاً من الطرق ، إنما هو الطريق الوحيد » (٢) .

من هذه الأفكار المتناثرة فى مقالات « فى سبيل البعث » ومن قراءة المقالات كلها ، ومن مراجعة كتاب « التجربة المُرّة » يستطيع الباحث أن يستخلص حقيقتين مهمتين :

الأولى : أخذ البعث عن الفكر الماركسى ، أخذ تلميذ عن أستاذه .

والثانية : هى أخذه أيضاً عن الفاشيستية والنازية .

أما الحقيقة الأولى ، فقد تبينت فيما نقلناه من قبل من أقوال « لينين » و« ستالين » ، وتتبين أيضاً لما ننقله هنا - بمناسبة كلام « عفلق » - من أقوال « لينين » .

لقد وضع « لينين » كتاباً عن وظيفة « الحزب الديمقراطى الاشتراكى » وهو الاسم الذى كانت تُعرف به الحركة الماركسية الروسية قبل أن يصبح اسمها « الحزب الشيوعى السوفييتى » بعد استقرار الحكم البلشفى الكامل فى روسيا . وفيه يقول :

« الديمقراطية الاشتراكية هى الأقلية العقائدية التى تحكم الأغلبية التى لا تتقن أصول الاشتراكية العلمية أو لا تعتنقها .. إنها حكم « الصفوة الممتازة » من الواعين والحافظين والمؤمنين والملتزمين بالماركسية فكراً وقناعة وعقيدة وأسلوباً ،

---

(١) فى سبيل البعث ص ١٧١ (٢) المصدر السابق ص ١٧٧

تنصب من نفسها ولياً آمراً على قوى الشعب العاملة (البروليتاريا) وتتحدث باسمها ، وتحكم باسمها ، وتأمر وتنهى باسمها ..

« دور هذه الأقلية ، هذه الطليعة القيادية ، هو دور حتمى .... فقوى الشعب العاملة عاجزة ، لا حول لها بغير سيادة هذه الطليعة القيادية عليها .... وقوى الشعب العاملة كمية لا وزن لها بغير قيادة الطليعة لها ... بغير حكم الأقلية العقائدية لها ...حكماً دقيقاً صارماً لا يترك للآخرين أى سلطان ..

« .... فدور الطليعة القيادية للحزب الاشتراكى الثورى ، دور غير ديمقراطى ، فى مفهوم الآخرين للديمقراطية » [١] .

وأما الحقيقة الثانية ، فنستخلصها من الأمور التالية التى وصل إليها الكاتب السورى الدكتور أديب نصوّر [٢] - بلا تحيز ولا تعنت - أخذاً من أقوال السيد « ميشيل عفلق » :

١ - « البعث » - فى نظر أقطابه ومؤسسيه - حركة فرضها القَدَر !! وهذا القَدَر المبهم الغامض فى كلامهم قد يكون مثل القَدَر الذى استنجد به « موسولينى » فى شعاراته الأولى : « الفاشيستية هى قَدَر الأمة الإيطالية » !

وقد يكون فيه شىء من معنى « الحق الإلهى » والعناية الإلهية عند « هتلر » .

وقد يكون قريباً مما قصد إليه « تروتسكى » حين قال : إن الحزب (أى الشيوعى) لا يخطىء ، لأنه تجسيد للحتمية التاريخية » !!

وسواء أكان هذا الشىء الغامض قدراً فاشيستياً ، أم حتمية تاريخية ، أم عناية إلهية ، فإن قَدَر البعث يفرضه على العرب دون رأى العرب ، واختيارهم ، أو الرجوع إلى إرادتهم .. قَدَر من فوق ، يقدِّر ويقرِّر ، وعلى الشعب أن يتبع ويسمع ويطيع !

---

(١) الترجمة للدكتور عمر حليق من مقاله لصحيفة « الحياة » البيروتية فى أوائل سبتمبر ١٩٦٦ .

(٢) فى كتابه « النكسة والخطأ » ص ٤٦ - ٤٨

وكيف لا ، والقَدَر هو الذى جعل « هذه الفئة القليلة » تمثل مجموع الأمة - وإن لم تعلم الأمة ذلك - لأنها سبقت « المجموع الغافى الجاهل » سبقته فهى تمثله رغم أنفه ؟!

٢ - رسالة « البعث » غير خاضعة للعقل ، وإنما هى فعل إيمان ، أى أن الفرد يؤمن برسالة البعث ، كما يؤمن الإنسان باللّه وبالرسل والكتب واليوم الآخر ، وبالقَدَر خيره وشره من عند اللّه [١] . هى كالفاشيستية التى وصفها « موسولينى » بقوله : « الفاشيستية لا تُناقَش ، إنها تُدرَك بالإحساس » !

٣ - القلّة التى آمنت بالبعث هى نخبة أو أرستقراطية من نوع جديد .. الأرستقراطية القديمة كانت تقوم على امتياز النَسب أو المال .. وهناك أرستقراطية المواهب والفضائل ، لكن أرستقراطية البعث هى « أرستقراطية أيديولوچية » إن صحّ هذا التعبير .. فالمنتمى إلى « حزب الطليعة » لا يبنى امتيازه على المجد والثروة أو الكفاءة ، أو الفضيلة أو العلم ، وإنما يصبح من الطليعة ومن النخبة ، ومن الأرستقراطية الجديدة ، بمجرد اعتناقه لأيديولوچية الحزب !

هذه الصفوة المختارة - هذه الأرستقراطية - هى « الأمة المصغرة » وهى « أمة الانقلاب » على حد تعبير « عفلق » فى إحدى مقالاته .

٤ - إن هذا الامتياز الأيديولوچى يخول البعث أن يأمر ويتصرف ويحكم ،

---

(١) العقائد الدينية فى نظر الإسلام لا تستعصى على الخضوع للعقل ، والامتحان بالبرهان . بل البرهان العقلى عند المسلمين أساس العقائد ، ولهذا يعنى القرآن بإقامة الأدلة على معتقداته الكبرى كالوحدانية ، والبعث بعد الموت ، ونبوة محمد ﷺ ، ويناقش أصحاب العقائد الأخرى مناقشة عقلية قائلاً : ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة : ١١١) . ومن حق كل قوم أرسل إليهم نبى أن يقولوا له : ائتنا بآية إن كنت من الصادقين . ومن هنا كانت المعجزات . فإن كان « عفلق » نبى « العرب » الجديد فليأتنا بآية إن كان من الصادقين ! أم يريد أن يفرض علينا إيماناً بابوياً على طريقة « اعتقد وأنت أعمى » ؟!

وأن ينفرد بالأمر والتصرف والحكم .. وشعارات البعث هنا منقولة نقلاً حرفياً عن شعارات « موسولينى » : « إن القَدَر الذى حمّلنا رسالة الفاشيستية أعطانا الحق فى أن نأمر بقوة .. ونتصرف بقسوة » .

« إن الفاشيستية هى حكم الصفوة المختارة .. وعليها أن تقود الجماهير » .

أما بأى حق وبأى سلطان تحكم القِلّة وتأمر ؟ فقد أجاب على هذا التساؤل فلاسفة النازية حين زعموا أن الزعيم « هتلر » لا يمارس سُلطة شخصية مثل أى ديكتاتور آخر .. وإنما يتمتع بسلطان علوى ، ما دام يعبر عن ضمير الشعب الألمانى أعمق تعبير وأصفاه !

٥ - هذا « التمييز العقائدى » هو شر من التمييز العنصرى أو التمييز الطبقى ، كما بيّن « ميلوڤان » و« چيلاس » فى كتابه « الطبقة الجديدة » . فالطليعة أو النخبة هى فكرة أرستقراطية ، طبقية ، استبدادية ، لأنها تقيم نفسها طليعة ، وتفرض نفسها نخبة يحق لها أن تأمر وتحكم .

والتمييز العقائدى يخوّل « أمة الانقلاب » الممتازة ، أو « الحزب الانقلابى » أن يفرض حكماً مطلقاً على الأبدان وعلى العقول أيضاً ، وهذا شر أنواع الطغيان ، والطغيان يبتدىء من هنا ، يفرض الحزب الأوحد المختار أفكاره ويحرم سائر الأفكار ، ويفرض أسلوبه فى الحكم ، ويستبعد كل أسلوب آخر .

ويتسلم كل السُلطات ، ويسود أعضاء الحزب ، ويسحق سائر المواطنين .. يقتل مَن يقاوم ، يشرِّد مَن لا يرضخ ، ويعامل الشعب المستكين كقطيع من الغنم .

فالانقلابيون - كما يمثلهم حزب البعث - ينطلقون من موقف هو فى الأساس مناقض للحرية ، إن الذى يبدأ بالتمييز بين الناس ، فيصنف بعضهم فئة مختارة ، وطليعة ممتازة ، تحمل رسالة ، ويحق لها وحدها أن تحكم ، فإنه - بمجرد هذا التمييز - يحرم سائر الناس من حقهم فى أن يشاركوا فى الحكم ، وينال من

كرامتهم ، إذ يضعهم فى منزلة هى دون منزلة القِلّة الممتازة الحاكمة ، ويصنفهم مواطنين من الدرجة الثانية ، هذا إذا عدّهم من المواطنين .

هذا موقف لا ينطوى على احترام للشعب أو احترام للإنسان .

وكيف يحترم الشعب أو الإنسان مَن يصف مجموع الأمة العربية بأنه « لا يزال غافياً ، منكراً لحقيقته ، ناسياً لهويته ، غير مطلع على حاجاته » ! لا يستثنى من مجموع الأمة إلا فئته « القليلة الممتازة » !!

هذا هو موقف الاشتراكيين الثوريين من الحرية ، إنه موقف مناقض لها تمام المناقضة ، وهو موقف مبدئى عقائدى أيديولوچى ، وليس موقفاً طارئاً أو عارضاً بسبب ظروف داخلية أو خارجية .

إن الاشتراكية الثورية بطبيعتها تضيق بالحرية ولا يمكن تطبيقها إلا فى ظل سُلطة مستبدة ، هذا هو حكم التاريخ فى كل الاشتراكيات الثورية .

ولما هتف المتظاهرون فى حلوان والإسكندرية وغيرها فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٨ مطالبين بالحرية هاتفين : لا اشتراكية بلا حرية . قال « عبد الناصر » : لا اشتراكية بدون إكراه !! [١] . قال هذا للملأ حوله بالطبع ، ولم يقله للجمهور .. ولكنه يعبِّر عن معرفته وإيمانه بطبيعة الاشتراكية وموقفها من الحرية .

أما ما يجرى من انتخابات واستفتاءات فى ظل الاشتراكية الثورية ، تصل نتيجتها أحياناً - كثيرة - إلى ٩٩ر٩٩٪ فهو مهزلة كما قال بحق المفكر اليوغسلافى الشهير « ميلوڤان دجيلاس » النائب السابق للرئيس « تيتو »، وأحد قادة الدعوة الماركسية الذين آمنوا بها إلى حد اليقين ثم كفروا بها عن وعى واقتناع ، فهو يحكى عن هذه الانتخابات التى تجرى فى البلاد الشيوعية

---

(١) عبد الناصر - للصحفى الفرنسى « چان لاكوتير » - نشر دار النهار - بيروت - ص٢٤٢

وما شابهها ، مع أن نتائجها معروفة مقدماً - قائلاً : لقد وُصِفت خير وصف حين قيل فيها : إنها سباق يعدو فيه حصان واحد !! (١) .

ولهذا لا يستفتى الاشتراكيون على أمرين ، أو شخصين : أيهما تختار ؟ بل على أمر واحد ، أو شخص واحد : هل توافق عليه أم لا ؟!

٦ - ومثل هذا ما يقال عن « الديمقراطية » التى يصر الاشتراكيون على الاتصاف بها ، حتى إن كثيراً منهم يجعلها جزءاً من عنوان بلده أو جمهوريته « الديمقراطية الشعبية » ..

فهى إما ديمقراطية بالتعيين الصريح ، أو بما يشبه التعيين للمجالس الوطنية أو الشعبية ، فهى مجالس مفروضة من فوق لا مختارة من تحت .

وإما ديمقراطية بالموافقة كما اعترف « محمد حسنين هيكل » بعد النكبة أو النكسة ، فى مقال .

والبرلمانات فى البلاد الثورية الاشتراكية - مثل الصحف فيها - ليس من صلاحيتها المعارضة أحياناً ، ولكن مهمتها التأييد دائماً .. كتب « هيكل » فى أهرام ٢ . ديسمبر ١٩٦٨ يقول :

« إن البيروقراطية المصرية كادت أن تضع وتفرض معايير قاسية ، تجاه ما تمارسه الصحافة حيالها .. ووصلت فى ذلك إلى حد ذكاء أن تقرر فيه : « إن النقد البنّاء هو مجرد التصفيق لكل تصرف ، وأما النقد الهدّام فهو الاعتراض على أى تصرف » !

ثم إن خوف الثورية الاشتراكية دائماً من انتقاضة الشعوب ونقمتها ، وشعورها دائماً بحاجتها إلى أجهزة الأمن والمخابرات لحمايتها من خصومها

---

(١) انظر : « الطبقة الجديدة » للكاتب المذكور أعلاه ص ١٣١ ترجمة دار الكاتب العربى ، بيروت ، وهو كتاب ينبغى أن يقرأ ، وله كتاب أحدث منه فى نقد الشيوعية أيضاً . وقد ترجم بعنوان « مجتمع غير كامل ، التجربة الشيوعية المتفككة » .

الكثيرين ، يعطى الفرصة لهذه الأجهزة لتتضخم ويكبر حجمها ، ويعظم نفوذها وسلطانها ، حتى يصبح رئيس الدولة نفسه تحت قبضتها .

ولقد سمعنا « الرئيس عبد الناصر » يقول عن مخابراته : إنها كانت دولة داخل الدولة ، ويعلن - فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٧ - سقوط دولة المخابرات !

ولكن بعد أربع سنوات جاء خلفه « الرئيس السادات » ليعلن أن أجهزة المخابرات كانت تراقب تحركاته ومكالماته وتسجلها عليه ، وتفتح جهاز التسجيل فى غرفة مكتبه ، وهو لا يدرى ! وهو رئيس للجمهورية ! فكيف يكون موقف الجمهور من الناس ؟!

وكتبت صحف القاهرة بعد تغيير ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ تقول [١] :

« ينبغى أن نقول هنا : إن الأزمة قد ظهرت - فى مسارنا الثورى حين تأخرنا فى تعميق الديمقراطية السياسية ، وفى تحقيق الإشراف الشعبى على كافة مؤسسات السُلطة ومن بينها « أجهزة الأمن » .

إن أجهزة الأمن ضرورة لازمة لكل دولة ..

ولكن حين تعمل هذه الأجهزة بغير اختصاصات واضحة ، خاضعة لأهواء ونزوات القائمين عليها .. وحين تشكل هذه الأجهزة دولة داخل الدولة .. وحين تصبح فوق الحساب تتحول إلى شىء آخر .. وينتهى دور القوانين كأداة موضوعية لتحديد الخطأ والصواب .. وتنتقل هذه المهمة إلى أجهزة الأمن .. فتحدد على هواها ما يصلح وما لا يصلح للمنظمات الشعبية وللأفراد .. فيشيع القلق والإرهاب .. فالسلبية .

وليس مهماً أن تبدأ الأجهزة من أجل أهداف نبيلة ، وليس مهماً كذلك أن يرأسها ملاك أو شيطان .. فما دامت هذه الأجهزة تشعر بقوة مطلقة ، وبأنها فوق المسألة والحساب .. فإن من طبائع الأشياء أن تتجه إلى الاستبداد والانحراف .

---

(١) الأخبار ، بقلم عادل حسين .

وقد حاول بيان ٣٠ مارس (والذى صدر استجابة لضرورة التغيير بعد هزيمة ١٩٦٧) حاول بيان ٣٠ مارس أن يؤكد سيادة القانون .. وحاول أن يجعل الشعب - ممثلاً فى تنظيماته المنتخبة - صاحب السُلطة العليا ، وصاحب الحق فى الإشراف على كل مؤسسات الدولة ..

ولكن « الأجهزة » عرقلت تنفيذ هذا التغيير ، فوجهت الانتخابات وسيطرت عليها .. وظلت الهيئات السياسية - الناتجة عن هذه الانتخابات - خائفة .. ومذعورة أمام « الأجهزة » . وبالتالى ظلت هذه الأجهزة مراكز القوى الحقيقية .. تحكم من خلف ستار .. وبلا حساب .

أما التنظيمات السياسية فقد فقدت صلاحيتها فى تمثيل الشعب .. لأن الشعب انصرف عنها حين أيقن أنها عاجزة .. وحين أيقن أنها لا تستطيع أن تتحدث باسمه ، ولكنها تتحدث باسم أصحاب « القوة الحقيقية » .

لقد تحولت « هذه الأجهزة » إلى قلاع تحتمى بأسوارها كل أنواع الفساد .. وكل أنواع الطغيان .

لقد شهدت بلادنا عديداً من مظاهر الانحراف والتخريب .. مظاهر يراها كل منا ، ويلمسها بيده كل يوم ..

مال عام حُرْمته مباحة .. أناس فى مواقع القيادة وكلنا نعلم أنهم لا يصلحون لهذه المواقع .. إثراء غير مشروع ، وبعض ينفق فى بذخ وسفه أضعاف دخله المعروف .. وليس هناك مَن يسأل أو يحاسب !

والعجيب أن كل هذا يتم ، وفى بلادنا أكبر عدد ممكن من جهات الرقابة !

وللإنصاف .. أن بعض هذه الجهات (كالرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات) نبهت كثيراً .. وقرعت أجراساً حتى كلّت .. ولكن ماذا كان بوسعها أن تفعل وأصحاب الانحرافات « حماية » .. وكل يد تمتد إلى أحدهم تُقطع !

لقد أثبتت تجربتنا فى السنوات الماضية - ولا نقول تجربة العالم كله - أن اشتراك الجماهير المنظم فى إصدار القرارات ، وفى متابعتها .. هو المناخ الصحى الذى يطارد الخطأ ، والانحراف .

واشتراك الجماهير المنظم هو ما يسمى بالديمقراطية السياسية ، ونحن نؤمن بأن الديمقراطية الاجتماعية هو أساس للديمقراطية السياسية .. ونؤمن بأن الإنسان يفقد قدرته على التعبير السياسى الحر إذا كان هناك مَن يهدد رزقه .. ولكن هذا لا يعنى أن هناك مرحلة منفصلة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية تعقبها مرحلة أخرى لتحقيق الديمقراطية السياسية ، فالإثنان يمضيان جنباً إلى جنب .. وفى نفس الوقت .

وإذا كنا نعتقد أن الديمقراطية الاجتماعية هى أساس للديمقراطية السياسية ، فإن هذا المبدأ لا يعنى إلا أن الديمقراطية السياسية ستزداد رسوخاً كلما تأكدت الديمقراطية الاجتماعية .

إن الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان ..

* * *

لماذا فشلوا فى تحقيق الكفاية والعدل ؟

أجل .. لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية فى أخص ما قامت من أجله ، وما جعلته عنواناً لاتجاهها ، وهو تحقيق الكفاية والعدل ، أو - بعبارة أخرى - التنمية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ؟

أنا لست خبيراً فى الاقتصاد ، ولا أعرف فى جزئياته وتفصيلاته ، ولكن أعرف من استقراء التاريخ والواقع ، ومن تأملاتى فى الدين والحياة وثقافة العصر : أن الاقتصاد لا ينفصل عن نواحى الحياة الأخرى .. لا ينفصل عن السياسة ، ولا عن الدين ، ولا عن الأخلاق ، ولا عن أفكار الناس ومشاعرهم ، وتقاليدهم وسلوكهم الفردى ، فالاقتصاد - ولا شك - يتأثر بهذه الجوانب كلها ، كما يؤثر فيها .

ومن هنا تجد « السياسة » تحرص على « مشروعات معينة » تضع - أو تضيع - فيها جهوداً وثروات ضخمة ، رغم عدم أهميتها ، أو عدم التأكد من نجاحها ، أو عدم توافر البحث اللازم للبدء فيها - ولكن لأن من ورائها « دعاية » للحكم القائم ، أو تمكيناً لفئة خاصة من الناس ضد فئة أخرى أو نحو ذلك ، يسير هذا المشروع دون التفات إلى تنبيهات الخبراء أو تحذيراتهم ، فتكون النتيجة - بعد بذل المال والعَرَق والوقت - التخبط والفشل .

وقد يكون المشروع جيداً ، ولكنه يُسلَّم لمن لا يحسن الإشراف عليه ، لأن « عدالة » توزيع الغنائم على المنتصرين تقتضى أن تكون الفرص بينهم فى المناصب الرفيعة متكافئة ، أو على الأقل متقاربة ! فإذا لم تتهيأ هذه الفرص افتعلت افتعالاً .. وبهذا يصبح الاقتصاد خادماً للسياسة ، مع أن الوضع

الصحيح هو العكس : أن تكون السياسة خادمة للاقتصاد .. فكل ما يزيد من قدرة الأمة على الإنتاج والإبداع ، ويوفر لها إشباع حاجاتها ومطالبها ، يجب أن تعمل السياسة على تحقيقه .

ومن المؤسف أن نجد الثوريين الاشتراكيين يعملون جاهدين ليجعلوا كل شيء فى خدمة سياستهم الثورية : العلم والدين والاقتصاد ، وكل ما من شأنه أن يوجه السياسة ويأخذ بيديها ، ويهديها سبلها .

حتى الموضوعات الحساسة الخطيرة كثيراً ما كانت تُتخذ أداة للغلبة والفوز فى « سوق المزايدات » التقدمية الثورية ! ووجدنا مثل الدكتور الرزاز فى « تجربته المرة » يسجل مثل هذا اللعب الذى يشبه لعب الأطفال بالنار ، فيقول : « ثم صدرت بعد ذلك مباشرة قرارات « التأميم » المشهورة ، فى الجو المشحون ، وفى ليلة واحدة لإثبات يسارية العسكريين والقُطْريين ، ويمينية القوميين »[1] .

وقد تقتضى السياسة المستبدة الظالمة أو الخرقاء ، تبديد الملايين . بل عشرات الملايين ، بل مئات الملايين . من ميزانية الدولة - أى من مال الشعب - فيما يُشبع مطامع الحاكم الفرد ونزواته ، أو الفئة المتسلطة وشهواتهم وتطلعاتهم : فى التجسس وصنع المؤامرات ، وشراء الموالين ، وتصفية المنافسين ، وتضخيم أجهزة الدعاية ، إلى غير ذلك مما لا نفع للشعب فيه ، ولا صلة له به ، وإنما هى أنانية الحاكم وأثرته ، وحرصه على التشبث بالسلطان أو - على الأقل - ضيق أفقه . وقصور نظره ، الذى يجعله يورط الأمة فيما لا طائل تحته إلا الاستنزاف والخراب .

ترى كم كلّفت حرب اليمن جيش مصر ؟ وكم دفع الشعب المصرى من أمواله ودماء أبنائه ؟ وماذا كان هدفها ؟ وكيف جاز للسلاح العربى المسلم أن يُسدَّد فى وجه العربى المسلم ؟ بل فى صدره ؟ .. وماذا كسبت مصر من ورائها

---

(١) التجربة المرة ص ١١٧

إلا جفوة بل كراهية فى نفوس الكثيرين من أبناء اليمن ، نتيجة للإغارة بالقنابل الحارقة على الشعب المسلم ، وقصف القرى فى السهول ، واستخدام الطيران فى ضرب رجال القبائل فى شعاب الجبال ؟!

وكم تكلّف تسليح الجيش بالأسلحة الحديثة ؟ وكم قبض الاتحاد السوفييتى من مئات الملايين ؟ وكم بقى على مصر من ديون تُحسب بالمليارات ؟ [1] ثم .. ماذا كان مصير هذه الأسلحة ؟ .. الجواب : عند هزيمة ١٩٥٦ ، ونكبة ١٩٦٧ .

لقد تُركت فى قلب الصحراء غنيمة باردة للعدو ، لم يبذل فيها مالاً ولا جهداً .

والأخلاق وراء هذه السياسة ، أعنى أخلاق الأثرة والأنانية والحقد والغرور ، وحب السُلطة ، والرياء والعُجْب ، واتباع الهوى .. وهى المهلكات .

إن التنمية والتقدم والرفاهية لا تُدرَك بمجرد كتابتها فى بيان أو ميثاق ، ولا تتحقق بمجرد تأليف لجان أو مجالس أو إصدار قرارات بشأنها .

إن أهم شىء غفلت عنه القيادات الثورية هو « العنصر الإنسانى فى الاقتصاد » فالتنمية الاقتصادية لا تتم بالآلات والماكينات الحاسبة والعقول الألكترونية وحدها .

التنمية وزيادة الإنتاج لا تتم إلا بإرادة الإنسان ووعى الإنسان ، الإنسان هو الذى ينتج وهو الذى يزيد الإنتاج كماً ويحسنه نوعاً إن توافرت له الدوافع والحوافز ، وهو الذى يؤخر الإنتاج ويعوقه إن حُرِم هذه الدوافع ، والإنسان هو الذى يستهلك ما ينتج معتدلاً أو مقتراً أو مبذراً حسب توجيهه وتربيته .

والإنسان هو الذى يستطيع أن ينفق كل دخله بل أكثر من دخله عن طريق الاستدانة ، وهو الذى يملك أن ينفق بعض دخله : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [2] ويدخر جزءاً منه يستثمره فيما يعود عليه بالربح الحلال ليستهلكه هو فيما بعد أو يبقيه لأولاده من بعده .

---

(١) انظر فى ذلك كتاباً جيداً ظهر أخيراً تحت عنوان « أموال مصر .. كيف ضاعت » للأستاذ فاروق جويدة .

(٢) البقرة : ٣

الإنسان هو الذى يدفع المشروعات إلى الأمام أو يؤخرها إلى الوراء ، بوسعه أن يسد ما فيها من ثغرات إن أراد ، وبوسعه أن يفتح فيها ثغرات إن شاء .. إن الإنسان لا يعمل إلا بدافع ، وخير الدوافع وأبقاها ما كان « ذاتياً » ينبع من داخل النفس لا من خارجها .. والدوافع الذاتية لا تأتى إلا استجابة لفكرة .. وأفكار الإنسان إنما تجىء وفقاً لعقيدته ونظرته إلى الوجود وفلسفته فى الحياة .

هذا يوجب على كل مَن يضع نظاماً أو خطة أو برنامجاً اقتصادياً فى بلد إسلامى أن يراعى عقائد أهله وقيمهم ومُثُلهم وتقاليدهم ، وإلا كان مآل خطته أو برنامجه الفشل والخسران المبين .

فالذين يقيمون مشروعات وحسابات على الورق مغفلين دور البَشر بما لهم من أفكار ورغبات وقِيَم وعادات إنما يهيمون فى أودية الخيال وإن ظنهم الناس وظنوا أنفسهم أنهم « علميون » .

ومن حسن الحظ أننا وجدنا فى الاقتصاديين أنفسهم مَن يهتم بالعنصر الإنسانى فى الاقتصاد ، ويجعل لسلوك الأفراد اعتباراً أى اعتبار .

يذكر الدكتور أحمد النجار [1] آراء بعض الاقتصاديين - أو معظمهم - فى تعليل الحلقة المرذولة للفقر والتخلف (تتلخص هذه الحلقة فى أن انخفاض الإنتاجية يرجع إلى ضعف تكوين رأس المال ، وضعف وجود رأس المال يرجع بدوره إلى انخفاض الإنتاجية) وأبرز أسباب هذه الحلقة - فى رأيهم - هو زيادة السكان بالنسبة إلى وسائل الإنتاج ، والنقص فى رأس المال .

ولكن الدكتور النجار لا يوافقهم على رأيهم .. فهو يعقب ويقول :

---

(١) الذى قام بأول تجربة لبنك محلى لا يستند على سعر الفائدة ، ويهدف إلى تحمل مسئولية التنمية المحلية فى مدينة ميت غمر بمصر و ٥٣ قرية محيطة بالمدينة ، ومعتمداً على المدخرات الفردية الاختيارية فقط ، كمصدر لتمويل التنمية . وقد حققت التجربة نتائج رائعة فى خلال سنتين فوصل عدد المدخرين من « صفر » فى يوليو سنة ١٩٦٣ إلى ٦٠ ألف مدخر من بين عدد سكان المنطقة البالغ عددهم ٢٨٠ ألف نسمة .

« ونود التأكيد هنا أن اعتراضنا على النظريتين السائدتين السابق ذكرهما ، أو على الأسباب التى ساقها الاقتصاديون ، لا يعنى أننا نقلل من أهمية وجود مشكلة النقص فى رأس المال ومشكلة الزيادة النسبية فى السكان فى الدول النامية وإنما نميل إلى أنه يجب قصر النظر باعتبارهما مظهرين أو فرعين لمشكلة نعتبرها أصلية ، وهى سلوك الأفراد فى المجتمع وعلى الأخص الفئات القادرة على قيادة التنمية فى الدول النامية ، ومهما قيل فى أسباب التخلف أو أسباب الحلقة المرذولة فإنها لا تخرج فى النهاية عن عامل واحد هو سلوك الأفراد .. أما التركيز دائماً على رأس المال ورسم الخطط ورصد الوسائل على هذا الأساس يجعل مشكلة الدولة النامية مشكلة حسابية ، كمية من رأس المال وتحل المشاكل .. فى حين أننا نرى أن مشاكل الدولة النامية لا تحل بواسطة رأس المال فقط ، فرأس المال فى الاستثمار لا يصاحبه تلقائياً تنمية وتقدم .

« نحن نعلم أن الإنسان هو المكوِّن لرأس المال وهو الذى يرغب فى التنمية وهو الذى يعمل على تحقيقها ، وهو الذى يعوقها ، وهو المقرر لمصيره ومستقبله ، وهو المحدد لنظام مجتمعه وفلسفته ، ونجانب الصواب إذا أرجعنا مشاكل الدول النامية لغير الإنسان .

« إن كل مجتمع منذ الأزل يضم بين جوانبه أفراداً قادرين وأفراداً أقل قدرة على مستويات متفاوتة .. وعند هؤلاء القادرين تكمن علة المشاكل أو علاجها ، وفى سلوكهم يكمن المرض أو الداء .. وفى كل دولة نامية حد أدنى من القادرين على قيادة المجتمع وعلى التفكير الأصيل وعلى التقرير السليم .

« قد يبدو ذلك بعيداً عن مجال الاقتصاد والتخصص الذى تعلمناه وألفناه ولكننا نشارك « ساوير » فى تأكيده الصائب : « بأننا لن نستطيع بأى حال الوصول إلى حل المشاكل العويصة الخاصة بالتنمية والتطور الاقتصادى ما لم نوجه اهتمامنا بشدة وتركيز إلى تلك المجالات والنواحى التى يُنظر إليها على أنها بعيدة عن نطاق علم الاقتصاد .

« وسنحاول إيضاح ما نهدف الوصول إليه وعلاقته بالتنمية والعطالة .

« إننا سنعرض هنا لوجهة نظرنا متتبعين أسلوب الإشارات والتلميحات والخطوط العريضة . إن مشاكل التنمية فى الدول النامية ضخمة ومتشعبة والفجوة بين مستوياتها الاقتصادية ومستويات الدول المتقدمة اقتصادياً عميقة وواسعة .

« وأى تنمية حقيقية فعّالة لا بد أن تتضمن ثلاثة جوانب رئيسية لا يمكن الفصل بينها وكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر فى كل مرحلة من مراحل النمو ، وأى إهمال لجانب من هذه الجوانب الثلاثة المحددة لجوهر التنمية يسفر عنه خلل كبير وضعف فى مستوى التنمية ، وقد تبدو الوسائل لتحقيق متطلبات التنمية فى هذه الجوانب الثلاثة اقتصادية ولكن نجاح التنمية ومعدلها يتوقف على مدى مساهمة الوسائل الاقتصادية هذه وتأثيرها فى الجوانب الثلاثة مجتمعة مما يكفل خلق الدفعة المسيرة بعجلة التنمية المستمرة السريعة وتتلخص هذه الجوانب الثلاثة فى :

(أ) الجانب الفنى أو التكنولوچى : تغيير وتحسين المستويات الفنية والتعليم.

(ب) الجانب الاقتصادى : ويشمل تكوين رأس المال وزيادة القُوَى العاملة .

(جـ) الجانب الاجتماعى : تغيير مواقف الأفراد ، تحسين المؤسسات الاجتماعية والهيكل الاجتماعى .

« ولا شك أن درجة خطورة وأهمية كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يختلف من دولة نامية إلى أخرى .. ويحتاج التعرض لآثار كل جانب ومسئولياته عن وضع التخلف السائد والمشاكل القائمة إلى دراسات وبحوث مستفيضة .. ومن فضل القول الإشارة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً وبوناً شاسعاً بين هيكل كل جانب من هذه االجوانب فى كل دولة نامية وبين أى دولة متقدمة .

« ولا شك أن تغيير هيكل كل جانب فى ضوء التغيرات التى تتم فى هيكل

الجوانب الأخرى يتطلب سياسات هادفة من نوع خاص ووسائل وأجهزة متعددة ومتشعبة ، وقبل كل شيء منسقة النشاط والأهداف . والسؤال الذى يفرض نفسه هنا : ما الذى يحول دون ذلك في الدول النامية ؟ ما العقبة التى تعوق دون إمكانية الربط بين هذه الجوانب الثلاثة فى انسجام واتساق ؟

« نحن نقول إن العقبة تكمن فى الفراغ الفكرى الخبيث داخل الدول النامية أو بمعنى آخر افتقارها إلى أيديولوچية عامة محددة ومقبولة تستند إليها التنمية ووسائلها .

« لقد ذكرنا آنفاً أن أصل المشكلة فى الدول النامية يكمن فى سلوك الأفراد الخاصة منهم والعامة .. « وكل سلوك فى المجتمع الإنسانى - مستعير من ألفاظ السيد حسن الباقورى - له أصل يرتد إليه وفلسفة يقوم عليها ونبع يستمد منه وعلى مقدار اختلاف هذه الفلسفات والأصول يختلف سلوك الناس وتصرفاتهم .

« إن السلوك ، كما يقول علم النفس ، يصدر عن دوافع ، ولكن الدوافع فى مجموعها تستند إلى فلسفة معينة .

« إن الدول النامية فى حاجة إلى روح جديدة بين المواطنين ...

« وفى حاجة إلى وضع فكرى ، على الأقل ، لدى الأفراد الخاصة والعامة القادرين والأقل قدرة ، القيادات والجماهير .

« إن الدول النامية فى أشد الحاجة إلى فلسفة واعية موحدة واضحة المعالم ، ثابتة الأركان ، ليستمد منها سلوك الأفراد وشكل المؤسسات والأجهزة ، وتستند إليها السياسات والقرارات .

« إن افتقار الدول النامية إلى هذه الفلسفة يعتبر فى رأينا السبب فى التخبط الذى تتردى فيه معظم سياسات التنمية فيها ، والبطء الذى تميزت به خطوات العمل ومراحل النمو .

« إن الدول النامية فى مواجهة فلسفتين للتنمية مطبقتين فى عالمنا اليوم ، وأثبتتا صلاحيتهما فى الواقع العملى فى نقل المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو المتزايد .. الفلسفة الرأسمالية أو نظام السوق ، والفلسفة الماركسية .. فإذا تبنت دولة هذه الفلسفة أو تلك ، تبع ذلك التقيد بالوسائل والأجهزة والمؤسسات والتوصيات والخبرات التى تمليها طبيعة الفلسفة ومنطقها . وأمام الدول النامية مثالان لدولتين كانتا إلى عهد قريب متخلفتين ، وتمكنتا من الوصول إلى مستويات عالية من النمو والتقدم ، يعكسان نتائج تطبيق كل من الفلسفتين وهما اليابان والاتحاد السوفييتى .

« أما إذا كانت كلتا الفلسفتين غير ملائمة لآمال وعقائد وتقاليد دولة نامية ، فلا بد لها فى هذه الحالة من البحث عن فلسفة لها واضحة محددة تحدد فى ضوئها شكل مؤسساتها المصرفية ونظمها المالية والنقدية ومؤسساتها الاجتماعية ونظامها السياسى .. إلخ .

« أما أن تحاول الجمع بين الفلسفتين القائمتين حالياً ، كما هو الحال فى معظم الدول النامية فطريق محكوم عليه بالفشل والقصور ما لم يكن ذلك استناداً إلى فلسفة واضحة ، وما لم يتبع هذه الفلسفة إيجاد الأجهزة والمؤسسات المناسبة لتطبيق هذه الفلسفة » [1] .

« ثم يتابع الدكتور النجار بحثه فينبه على بعض النقاط الهامة وبعض الخطوط العريضة فيما يتعلق بأسلوب التنمية المتبع ليتدبرها المصلحون والمفكرون والمسئولون ويقلّبوها ويزنوها ، اعتقاداً منه بأنها تمثل القواعد التى يجب أن تنطلق منها الحلول الخاصة بمشاكل البطالة ومشاكل التنمية ، وبهدف الوصول إلى استراتيجية جديدة للتنمية فى الدول النامية .

---

(١) نحو استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية ص ٤١ - ٤٥

يقول الدكتور :

« إن الدول النامية كلها تفتقر إلى أيديولوچية واضحة للتنمية تصلح أن تسد الفجوة وتملأ الفراغ الهائل بين القاعدة الشعبية والقيادات ، وبقدر وضوح هذه الأيديولوچية وقبولها العام بقدر ما يكون نجاح وفاعلية السياسات الاقتصادية ونشوء قوة الدفع اللازمة لتحريك عجلة التنمية دون توقف ، ولم تخف أهمية هذا العامل على خبراء الأمم المتحدة فأوضحوا فى تقرير لهم : « إن أى خطة تنمية مهما بلغت متانتها وسلامتها ولكنها تفتقر إلى قبول عام بنتائجها وإلى تدعيم من الأهالى لإجراءات تنفيذ الخطة .. مصيرها الفشل المحقق .

« إننا نشاهد فى كثير من الدول النامية محاولات للجمع بين مزايا أيديولوچية السوق وحرية النشاط الفردى ومزايا أيديولوچية النظام المركزى .. إلا أن تلك المحاولات التى كانت سبباً فى طغيان السيطرة الحكومية على النشاط الاقتصادى على حساب حرية النشاط الفردى وظهور مشاكل خطيرة عاقت طريق التنمية السريعة .. ويرجع ذلك إلى اعتقاد سائد فى هذه الدول أن الشرط الأساسى لتحقيق التنمية والتغلب مثلاً على مشاكل العطالة هو التخطيط المركزى الشامل بمعنى السيطرة المركزية على النشاط الاقتصادى وتوجيهه ، وكذلك نجد أن كثيراً من الدول النامية قد أسرعت بإقامة أجهزة للتخطيط المركزى ، واندفعت حكومات بعض هذه الدول إلى حد كبير نحو السيطرة على جزء كبير من النشاط الاقتصادى وقيامها به بنفسها أو بأجهزتها وذلك كله دون الاستناد إلى أيديولوچية محددة .. محاولة بذلك - كما ذكرنا - الجمع بين مزايا نظام السوق وحرية النشاط الفردى ومزايا النظام المركزى .

« واعتراضنا على هذه الاتجاهات لا يمتد إلى الهدف نفسه - فالهدف مثالى إذا استند - كما قلنا - إلى أيديولوچية واضحة مقبولة - بل سينحصر فى أسلوب تحقيق الهدف .. » [1] .

إلى أن يقول : « إن النظرية والواقع التاريخى يبرهنان أن التأميم وجمع

---

(١) المصدر السابق ص ٤٧ - ٤٨

السُلطة فى أيْدٍ قليلة ليس كفيلاً بإيجاد مجالات العمل الإنتاجية ، وتحقيق عمالة كاملة ، ما لم تراعِ وتلتزم السُلطة بالقوانين الاقتصادية الخاصة بتكوين رأس المال والتبادل .

« إننا نميل إلى الاعتقاد بأن سيطرة الحكومة على عوامل الإنتاج ، ومزاولتها النشاط الاقتصادى فى معظم الدول النامية لا يخرج فى الغالب عن عملية تغيير فى شخصية المالك ، لأسباب ودوافع سياسية أبعد ما تكون استناداً إلى إجراءات تنظيمية هادفة للنقد والائتمان والأجهزة المصرفية .

« والعمالة الكاملة إن تحققت فى ظل هذه الأوضاع لا تخرج عن كونها عملية خلق مجالات عمل ووضع كل مواطن فى مكانه الصحيح وبالقدر الذى يتناسب مع المقدار المتاح من الموارد الإنتاجية غير البَشرية .

« إن معظم رجال الحكم فى الدول النامية يرفعون ويرددون دائماً شعارات التنمية ، وقد يكون لديهم رغبة فى التنمية ، ولكن لا يعنى هذا أنهم يسلكون الطريق السليم ، بل إن كثيراً من التصرفات والأحداث تجعل المرء يشك فى صدق رغبتهم لتحقيق تنمية حقيقية قد تؤدى إلى تطبيق نظاق سلطانهم وسيطرتهم .

« لقد أصاب « برودون » حين أوضح بنفسه : أن التأميم ليس ضرورة لضمان حسن سريان القوانين الاقتصادية ، بل إن التأميم بوسائله البوليسية يُعَد من أخطر الوسائل تهديداً لمصالح الفئات العاملة نفسها .. وأن وجود تنظيم مصرفى نابع من اختيار القاعدة واحتياجات ومطالب الأفراد ، يكفى للقضاء على العطالة ، وكفيل قبل كل شىء بتحقيق التنمية السريعة والعدالة والكفاية .. طالما ظل بعيداً فقط عن مبادىء وأضرار التدخل والتنظيم الحكومى .

« إن تصور ارتباط الاشتراكية دائماً بالتأميم يعتبر وليداً وإحياءً للأنظمة الديكتاتورية التى كانت تسود أوروبا فى الماضى .

« بل إن هناك اتجاهات اشتراكية فى بعض الدول المتقدمة صناعياً (مثل

إنجلترا وفرنسا) تنظر إلى التأميم على أنه عدو للاشتراكية التى تسعى نحو جعل المِلكية للمجتمع تؤدى وظيفتها الاجتماعية كاملة » [1] .

* *

● الشروط اللازمة للنمو والتقدم :

وهنا أمر ذو بال ينبغى أن ننبه عليه ، وهو : أن التأميمات والمصادرات ونحوها يمكن أن تتم بقرار ثورى ، يصدره مجلس ثورة .. أو رئيس جمهورية أو غيره .

أما النمو الاقتصادى ، والتطور الإنتاجى ، والرقى الصناعي ، والتقدم التكنولوچى وما شابهها ، فليس مما يتم بقرارات تُتَخذ ، وأوامر تصدر ، وبيانات تنشر .

إنما تتم هذه كلها فى جو مناسب ، وفى ظل شروط خاصة .

إن الأمة التى تريد أن تتطور من التخلف إلى النمو ، ومن الركود إلى الازدهار ، ومن الزراعة إلى الصناعة ، ومن الاستيراد إلى الاكتفاد ، ومن التبعية إلى الاستقلال .. هذه الأمة لا بد لها من جو إيجابى تتوافر فيه الشروط التالية :

١ - أن ترتبط الأمة برسالة أو هدف كبير .. تؤمن به ، وتعمل على تحقيقه ، وتضاعف جهدها فى سبيله .

وليس فى التاريخ كله أعظم ولا أعمق تأثيراً فى حياة الأمم من الرسالات والأهداف الدينية ، فإنها تمنحها من الحوافز والآمال ما يشحذ عزائمها ، ويبعث هممها ، ويقوِّى سواعدها ، ويهوِّن كل صعب يعوق طريقها .

---

(١) المصدر السابق ص ٤٩ - ٥١

لهذا كان « الإيمان » الصادق ، من أهم الدوافع - بل أقواها - على زيادة الإنتاج وتحسينه وصيانته من عوالم التخريب والتعطيل [١] .

وأقرب مثال ظاهر لأعيننا هو اليهود ، كيف استطاعوا باسم « التوراة » ونبوءاتها ، وأحلام حول « أرض الميعاد » و « مُلْك إسرائيل » أن يصنعوا العجائب ويحوِّلوا الصحراء إلى جنان .

أما نحن .. فنعمل جاهدين لفصل أمتنا كرهاً عن رسالتها التاريخية التى لا تؤمن برسالة غيرها - وهى الإسلام - لتعلقها بخيالات وأوهام ، محاولين أن نغير طبيعتها ، ونلوى زمامها عن وجهتها ، ونهدم إيمانها العريق .. لنبنى على أنقاضه إيماناً اشتراكياً ثورياً علمانياً لا دينياً .. فلا نستطيع أن نهدم القديم ، ولا أن نثبت الجديد .. فلا نجنى إلا البلبلة والتمزق والصراع ، داخل نفس الفرد ، وداخل فئات المجتمع .

إن الذى يعمل لرسالة وهدف يؤمن به يشعر فى أعماقه أنه يعمل لنفسه ، لما يقتنع فى داخله بصحته وضرورته ، فلهذا يتعب ويعرق ويضحى ويبذل ، فى غير كلل ولا توقف ، بخلاف مَن يعمل بغير هدف ، أو يعمل لهدف صغير ، أو يعمل لغير نفسه .

فى الحكايات : أن صياداً أطلق كلبه وراء ظبى ليصيده ، فعدا الكلب خلفه حتى تعب ولم يلحقه .. فالتفت إليه الظبى وقال له : أتدرى لِمَ لمْ تلحقنى ؟ لأنك تعدو لصاحبك .. أما أنا فأعدو لنفسى !

٢ - ثم إن النمو والتقدم والإنتاج لا يتحقق بالفعل إلا فى ظل مجموعة حتمية من الأخلاق والفضائل مثل : الأمانة والصدق ، والإخلاص والإتقان ، والصبر والجد والاستقامة والعفة عن الحرام ، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وتقديم الكفء ، ولو كان خصماً ومعارضاً ، على غير الكفء ،

---

(١) راجع كتابنا « الإيمان والحياة » فصل « الإيمان والإنتاج » .

ولو كان ولياً ونصيراً .. إلى غير ذلك من الفضائل الشخصية والاجتماعية ، التى هى من ثمرات الإيمان الصحيح .

فليس بالذكاء وحده ، ولا بالعلم وحده ، ولا برأس المال وحده ، تتقدم الأمم وترقى ما لم يكن لديها رصيد كاف من الأخلاق ، يدفعها إلى الخير ، ويزعها عن الشر .

الأخلاق هى التى تجعل من الذكاء « علماً » وتحول « المواهب الكامنة » فى الأفراد والشعوب إلى « طاقات منتجة » و « قُوَى محركة » .

والأمم بغير أخلاق يتبدد ذكاؤها ، وتتبدد جهودها ، وتتبدد مواهب أبنائها ، كما تتبدد مواردها ، وتتعطل طاقاتها .

ورحم الله شوقى حين قال :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

الأمم ذات الأخلاق هى التى تستطيع أن تستفيد من ذكاء أبنائها ، وتستطيع أن تجند علمهم لنهضتها ورقيها ، وتستطيع أن تنتفع بأموالهم لرفعة شأنها .

ليست اليابان أذكى أمم الشرق ، ولكنها بفضائلها الأصيلة استخدمت ذكاء أبنائها لتخلق به علماً و « تكنولوچيا » وسخَّرت هذا العلم لتخلق به صناعة راقية متقنة نافست بها أوروبا وأمريكا .

أما حينما تشيع رذائل الأنانية والكذب والغش والانحراف والهزل والعبث والمجون والميوعة ، وإيثار المنفعة الخاصة ، واتباع الهوى ، فهيهات أن ينفع الأمة ذكاء ولا علم ولا مال .

٣ - وشىء ثالث لا بد منه مع الأخلاق هو أن تسود العدالة ، فالمجتمع المتظالم الذى يقدم فيه المنافق المتلون على القوى الأمين ، لا يتقدم أبداً ، فإن الكفء الذى يرى نفسه مؤخراً عن مكانه ، ولا يعطى حقه ، على حين يأخذ

الموالون والمحاسيب ما لا يستحقون - هذا الكفء إما أن يتباطأ ويهمل ، وإما أن يهاجر ، على الرغم من حبه لوطنه .

أعرف كثيراً من الشباب النابهين الذين درسوا فى الخارج ، وحازوا أرقى الشهادات فى فروع شتّى من العلم ، ثم عادوا ليخدموا أوطانهم ، رافضين وظائف مغرية عرضت عليهم فى الخارج ، ولكنهم للأسف خابت آمالهم فى وطنهم ، فظلموا حقهم ، ووُضِعوا فى غير موضعهم ، وأُهدرت مكانتهم الأدبية والمادية .. بينما رأوا غيرهم من « المهرجين » والمحسوبين يتقدمون عليهم .. فلم تكد تمضي مدة حتى ولّوا الفرار ، وربحتهم أوطان أخرى ، لا هى عربية ولا مسلمة ، ولكنها تعرف كيف تؤتى كل ذى حق حقه ، وكيف تضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

٤ - ومثل العدل : الأمن والحرية .. ذلك أن الخائف لا ينتج ، وإذا أنتج فلا يحسن .. وكذلك المُكْرَه الذى لا يعمل إلا والسوط على رأسه .. وغالباً ما تفر العناصر الخائفة مهاجرة باحثة عن بلد تجد فيه أمنها وحريتها أو تستطيع فيه تنمية أموالها .. وبهذا وذاك يحرم الوطن من العناصر الممتازة القادرة على البناء والإبداع والتنمية الحقة .

٥ - وشىء خامس هو شرط لازم للنمو والتقدم ، هو الاستقرار ، استقرار النظام واستقرار الاتجاه ، واستقرار القوانين الأساسية ، حتى يستطيع كل إنسان تكييف آماله ومشروعاته وتصرفاته وفقاً لها .

والذى يطالع خريطة العالم يجد أن أعظم البلاد تفوقاً وتقدماً فى عالمنا هى أكثرها استقراراً ، وأبعدها عن الهزات والاضطرابات والانقلابات ، والتغييرات .

إن الاستقرار يشجع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على أن تعمل ، ويشجع الطامحين على أن يجتهدوا فيكسبوا ، ويشجع الكاسبين على أن يوفروا ، يجتهدوا ويدخروا ، ويشجع المدخرين على أن يثمروا مدخراتهم .

أما عندما تكثر الانقلابات والهزات وينعدم الاستقرار والطمأنينة ، كما هو

شأن بلادنا العربية الثورية - فرأس المال - الجبان بطبيعته - يختفى أو يفر أو يحجم عن المشاركة ، لأنه لا يأمن على مصيره بين أيد ثورية لها فى كل صباح رغبة ، وفى كل مساء قرار .

وليس هذا هو موقوفاً على أصحاب رؤوس الأموال ، فالأفراد المتوسطون فى هذه الحالة يصرفون همهم إلى الاستهلاك إلى حد الإسراف .. وتصبح سلع الاستهلاك هى أولى ما تنتجه الأمة فى مجموعها بدلاً من سلع الإنتاج .

ثم إن هناك مشروعات هامة هى بطبيعتها طويلة النفس ، بعيدة الأمد ، تحتاج إلى رعاية دائمة متصلة حتى تؤتى أكلها على المدى الطويل ، ولكن تتابع الأنظمة والعهود لا يجعل لهذه المشروعات بقاء ولا حياة ، فهو يريد المشروعات البراقة التى ينسبها إلى نفسه ، ويضع عليها خاتم عهده القصير الأجل طبعاً ، أو الخائف من قصر الأجل على الأقل .

لهذا كان الاستقرار والطمأنينة من الأمور الضرورية للتقدم والنمو الحقيقى .

وقد قدمت مجلة « الإيكونوميست » فى عددها الصادر فى أول نيسان (إبريل) ١٩٦٧ دراسة عن الاقتصاد العربى .. بعنوان « كيف ينمو العرب » وتناولت ستة من بلدان الشرق الأوسط هى : مصر وسوريا والعراق من الدول الاشتراكية ، والعربية السعودية والأردن ولبنان من بلدان المبادرة الحرة ، وانطلقت من القول بأن لا تقدم بدون نمو اقتصادى وأن مقياس النمو الاقتصادى هو الدخل القومى بالنسبة للفرد .. وقررت فى هذه الدراسة بأن الدول الاشتراكية أكثر تعرضاً لعدم الاستقرار السياسى وأنها معنية بتوزيع الدخل القومى توزيعاً أقرب إلى المساواة ، ولكنها بلغت حداً أصبح معه الأغنياء أقل غِنىً ، والفقراء لم يغدوا أقل فقراً .. أما بلدان « المبادرة الحرة » فتمر فى مرحلة من التطور كلاسيكية ، حيث يصبح الأغنياء أغنى بكثير ، لأن الربح حافزهم ، والفقراء ليسوا أقل فقراً بكثير .. ولكن الظاهرة الاجتماعية الكبيرة فى هذه البلدان هى أنها خلقت طبقة وسطى لم تكن من قبل .. إن مد التاريخ قد اكتسح

« الأيديولوچيات » وأوجد هذه الطبقة الجديدة ، وأحدث مد التاريخ أيضاً موجة أخرى من العمال الصناعيين يزداد عددهم وتتحسن أجورهم لكن حظ الفلاحين ما يزال سيئاً .

وقارنت « الإيكونوميست » بين دخل الفرد من البلدان الستة المذكورة ، وانتهت إلى النتيجتين التاليتين :

ونحن مع فقدنا للأوضاع المعوجة فى البلاد العربية والإسلامية كلها ، ديمقراطيها واشتراكيها - لا محافظها ومتحروها - لا يسعنا إلا أن نخضع للغة الأرقام ، وما تشير إليه من أهمية الاستقرار فى تحقيق النماء والازدهار .

أولاً : أن الحكم المستقر هو المفتاح الحقيقى للتقدم .

ثانياً : أن الشعوب ذات الثقافة المتشابهة والتى على درجة واحدة من التطور ، تستطيع - إذا ما أتيح لها الحكم المستقر - أن تتقدم بمعدل غير متباعد ، على اختلاف المعسكرات .. لكن النمو الاقتصادى يترجح فى البلدان التى تركت للمبادرة الفردية العنان .

والجدول الآتى يبين دخل الفرد لسنة ١٩٦٥ فى البلدان العربية المذكورة :

البلد	دخل الفرد بالإسترلينى
مصر	١٧٠
العراق	٢٠٣
سوريا	١٧٦
لبنان	٢٨٥
الأردن	٢٢٢
العربية السعودية	١٩٧

إن أعلى دخل للفرد سجل فى لبنان ، ويأتى بعد لبنان الأردن ، وليس للبلدين دخل استثنائى من عائدات البترول » ! [١] .

وهذا رغم الفساد الذى لا ننكره فى كل من البلدين ، ولكن هذا التقدم النسبى ثمرة الاستقرار [٢] .

إن الاستقرار كالحرية - كلاهما ضرورى للنمو الاقتصادى والتقدم التكنولوچى ، ولكن هل أرض الاشتراكية الثورية أو الثورية الاشتراكية هى التربة الملائمة لبذور الاستقرار والطمأنينة ؟ .. كلا .

إن الاستقرار لا يتم إلا فى ظل أوضاع شرعية محكمة ، يحتكم الناس فيها إلى أصول واضحة ، ويسيرون على طريق بينّة المعالم .

لا بد أن تسود الشرعية ويسود القانون ، وتحترم الأوضاع الدستورية التى تخضع لها كل الفئات ، وكل الأفراد .. ولا يعلو أحد عن الانقياد إليها ، والانحناء لسلطانها .

أما الثورية فهى لا تعترف لشىء بثبات ، والقانون إن وقف فى سبيلها حطمته وإن خففنا قلنا : عدلته .

الشىء الوحيد الذى له الخلود ، وخلود الأبد ؛ هو : الثورة ، والثورة وحدها .. وكل وضع ، أو نظام ، أو تقليد ، أو مبدأ أو فرد أو جماعة ، تعترض طريق الثوريين ، أو تحول بينهم وبين غاياتهم وجب تحطيمه وإزالته فوراً ، بحجة هى غاية فى البساطة ، وهى « إرادة الثورة » !!

---

(١) انظر : النكسة والخطأ ص ١٠٦ - ١٠٨ . ولا ريب أن هذه الأرقام قد تغيرت بين صعود وهبوط من بلد إلى آخر فى السنوات العشر الأخيرة .

(٢) كان هذا قبل الحرب البشعة التى أكلت نارها لبنان ، والتى أوقدها الصليبيون الجدد ، تساندهم إسرائيل من ناحية ، والبعث النصيرى (العلوى) الذى ابتليت سوريا الشقيقة بحكمه من ناحية أخرى . والذى أسفر عن وجهه الحقيقى فى معارك تل الزعتر ، وجبل لبنان . وهذا هو موقف هؤلاء الباطنية من الأمة على امتداد تاريخنا .

كأن إرادة الثورة هى إرادة الله تعالى ! بَيْدَ أننا نستطيع أن نعرف ما يريده الله منا بواسطة ما أنزل من وحى ، ونستطيع أن « نُكيِّف » حياتنا وسلوكنا وفقاً لأحكامه .. أما « إرادة الثورة » فهى الأمر الغامض الذى لا يعرف أحد : بِمَ يصدر ؟ ومتى ؟ وكيف ؟

وشىء آخر يمنع الاستقرار فى عهد الثورية ، وهو إقحام الجيش فى السياسة ، ودخوله فى معمعة الحكم .. وهذا من أكبر الآفات التى ابتلينا بها فى هذا العصر .

وهذا من « مآثر » العهد الثورى و « مناقبه » التى لا تُنسى ، لقد كانت الجيوش تعرف من قبل أن مهمتها حماية البلاد من أعدائها ، وصد هجمات المغيرين عليها ، حتى بدأت دورة « الانقلابات العسكرية » فى الظهور فى أوطاننا ، بوحى شرير من « أبالسة » خبثاء فى الخارج ، يدبرون أو يؤيدون الانقلابات فى كل أنحاء الدنيا إلا فى بلادهم ، ولعلنا نعود إلى دراسة هذه الظاهرة فيما بعد [١] .

٦ - والشرط السادس والأخير هنا : أن تكون السيادة للعقل - أو للعقلانية كما يعبرون - لا للعواطف والأهواء .. ولا للدعاية والديماجوجية وكسب التصفيق والهتاف .

لا بد أن تكون « العقلية العلمية » هى المهيمنة على كل تصرف ، وأن تكون كلمة « العلم » فوق كلمة « السياسة » وأن نخضع لأسلوب « الإحصاء » ولغة « الأرقام » لا لأسلوب « الدعاية » ولغة « الشعارات » ! إن أسلوب المزايدات والمناورات والشعارات والخطابات الغوغائية ليس أسلوباً ليس علمياً ، وإما هو يخنق العلم ويقتل الروح العلمية .

---

(١) اقرأ ذلك فى الحلقة الثانية من هذه السلسلة « حتمية الحل الإسلامى » وهو بعنوان « الحل الإسلامى فريضة وضرورة » - الباب الأخير : « السبيل إلى تحقيق الحل الإسلامى » وفيه تحليل لظاهرة الانقلابات العسكرية .

ومن هنا نقول بكل أسف : إن المرحلة « الثورية » هى أبعد ما تكون عن تهيئة « مناخ علمى » سليم . لأن العلم عندها بضاعة غير نافقة ، والعلماء عندها غرباء .. ما لم يجعلوا من علمهم أداة لخدمة الثورة وسياستها .

البضاعة الرائجة لدى الثوريين هى الشعارات التى لا يقف سيلها من التحررية والتقدمية والشعبية والجماهيرية والعمالية والفلاحية ، وغيرها وغيرها من الكلمات واللوازم « الثورية » !

إن هذه الكلمات الجوفاء ، والشعارات الفارغة هى التى جعلت أحد زعماء البعثيين - صلاح البيطار - بعد أن ضاق بها ذرعاً يقول [1] :

« ثورة ، وثورية ، وثورى .. سياسة ثورية ، وموقف ثورى ، وحل ثورى .. ما أكثرها ألفاظاً تتردد على كثير من الألسن ، فى كثير من المناسبات .. كأن فيها الجواب على كل سؤال ، والحل لكل مسألة ، والتبرير لكل تدبير ، يُتخذ بحق الأفراد أو المجتمع ، كأنها تعنى كل شىء .. ولا شىء » !!!

وهى التى جعلت كاتباً تقدمياً ثورياً - هو محمد حسنين هيكل - يصف فريقاً من هؤلاء بالطفولة الثورية « فهم يرضعون الشعارات ، ولا يكبرون بعدها » !

* * *

(١) فى بيان له نشر فى دمشق فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٥

obeikandl.com

لماذا فشلوا فى حرب ١٩٦٧ ؟

● هيكل يعترف :

لم يملك « هيكل » الأهرام - المحامى الأول عن الثورية المصرية - برغم تبريراته الواسعة للهزيمة ، إلا أن يعترف بكثير من الأخطاء وكثير من الانحرافات التى ارتكبتها القيادات الثورية ، فيقول فى مقالاته فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٧ :

« الحقيقة الأولى : أننا كنا نواجه عدواً تلقى مساعدات غير عادية .

الحقيقة الثانية : أن عدونا تصرف بما حصل عليه من الإمكانيات ببراعة غير عادية .

الحقيقة الثالثة : أننا تصرفنا أمامه بقصور غير عادى .

إن الضربة التى فاجأتنا كانت متوقعة بالطريقة التى جاءت بها تقريباً ، وفى الوقت الذى جاءت فيه تقريباً أيضاً .

ولكن الفشل فى توقيها كان مذهلاً !

لقد صعق الجنرال « موردخاى هود » قائد طيران العدو الذى قام بالعملية على أساس نجاحه من الضربة الأولى - صعق قبل غيره عندما جاءته نتائجها .

وكان قوله الذى نقل عنه : إن ما حدث يفوق أكثر أحلامى جنوناً » !!

قال هيكل : « ولذلك قلت : إن حادث ٥ يونية ١٩٦٧ غير معقول ، إلى جانب أنه غير مفهوم ، فضلاً عن أنه - قبل ذلك - غير مسبوق ، وغير ملحوق !

« ويخيل إلىّ أنه لا بديل لأن نتبين صراحة : أن الوطنية ليست صراخاً ، وليست حمّى ، إنما الوطنية إيمان .. والإيمان معرفة .. والمعرفة فهم !

ويقول هيكل فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٧ : « لقد تيقنت الأمة العربية أنه ليس بالشعارات تتحقق أمانىّ الشعوب ، ولكن بالفعل ، وليس بالخلط ، ولكن بالوضوح » !

ويقول فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ : « إن أجهزة المخابرات إذا تركت بغير رقابة كافية تكتسب فى نموها طبيعة سرطانية مدمرة .

« إن الجبهة الداخلية لا تستطيع أن تستفيد أى شىء من جو الإبهام والغموض وهى تستطيع أن تستفيد كل شىء من جو الانفتاح والوضوح » !

ويقول : « إن الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادّعوا .. ولا أقول أكثر من ذلك » .

وفى ٢٨ يونية ١٩٦٨ يقول : « إن مفاجأة صباح ٥ يونيو حطمت الطيران على الأرض فى ساعات ، وأغلب الظن ، وعلى أساس الظروف الموضوعية وحدها ، فإن هذا الطيران بغير مفاجأة كان سيُضرب من الجو خلال أيام على أساس الأوضاع التى دخل بها المعركة » .

وفى ٣٠ يونية ١٩٦٨ : « إن خطأنا الأول هو أن ألفاظنا جميعاً كانت تعبر فى كثير من الأحيان عن أكثر مما نقصده ، وأكثر مما نستطيعه » !

ويقول الماركسى المعروف لطفى الخولى - رئيس تحرير « الطليعة » المصرية - فى ملحق الأنوار بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٨ - يتحدث عن المؤسسات الحزبية : « أليست هى الأخيرة مهزومة الآن ؟ ألم تسقط مع مَن سقط فى ٥ حزيران ، بل لعلها قد سقطت قبل ذلك ، بدليل أن ٥ حزيران كان ، ولو أنها فى المستوى المطلوب ، لما كان » ؟

* *

● وجنبلاط يدين الثورية والثوريين :

وكتب الأستاذ كمال جنبلاط رئيس « الحزب التقدمى الاشتراكى » فى لبنان مقالاً عن « الذهنية العربية والنكسة المستمرة » قوبل بالاهتمام الكبير فى

الأوساط الثورية وغير الثورية على السواء ، ومما جاء فى هذا المقال الخطير :

« جاءت فئة اجتماعية من المثقفين العرب ونصف المثقفين تقلد سطحياً واعتباطياً مسالك الغرب وتحقيقاته ومشاريعه ومثالاته الفكرية ، دون أن تتلمس مصادر العلم والتقنية والخبرة فى اعتماد ذلك وتنفيذه ، ودون أن تختار لذلك الموافقة والملاءمة فى ظروف التحقيق المادية والمعنوية ، فنجم عن ذلك تخريب واسع فى مؤسساتنا الغابرة وفى طاقاتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقيادية بشكل شامل ، دون أن تستطيع أن تبرز المؤسسات والقيادات الجديدة بشكل تقدمى إيجابى ذى جدوى .

« ماذا تفيد الاشتراكية ذاتها أو غيرها من الأنظمة إذا كان أربابها سيطبقونها بشكل مغاير لقواعد العلم والجدوى القصوى فى الإنتاج والعمل والازدهار وتنظيم وتنمية القوة المعنوية للشعوب . وماذا تفيد الاشتراكية أو سواها من الأنظمة إذا كانت لن تحول دون الفقر والجهل وتكفل التنمية الحضارية والتقوية المعنوية لطاقات الشعوب النفسية والمادية .

« أخذنا منذ سنتين أو ثلاث نتلهى بشعارات سحرية وميثولوچية أخرى عممتها - للاستغلال الرخيص لعواطف الناس - حركات حزبية فى الشرق العربى ، أطلقت فى ما أطلقته تعابير ومفاهيم أخذت تنحدر من التصور الثورى الطوباوى الواحد ، فامتلأت صحفنا وأنديتنا وعقول معظم مثقفينا بكلمات جوفاء ، ترددها أصداء وخلايا جوفاء فى العقل والخاطر السحرى الميثولوچى لنفسيتنا : الثورية والثوريون ، والتحرر والتحرريون ، والذهنية الثورية ، والفكر الثورى ، والعقائد الثورية ، والجماهير الثورية ، والعلم الثورى ، والفن الثورى ، والنهج الثورى ، والمجتمع الثورى .... إلخ .. حتى أصبحت كلمة « ثورة » و « ثورية » تلصق بأى اسم ومفهوم آخر . وأصبحت حشواً فى كلماتنا وفى كتاباتنا وفى عقولنا .

« إن التحدث عن الثورية يغطى ، أو هو مركب تعويض وتغطية عن عجزنا عن القيام بواجب العمل الاجتماعى والسياسى المباشر ، وعن الاضطلاع بطاقة العلم العقلانية الكاملة التى هى الأساس الحقيقى لكل تقدم فى العالم الحديث . فيعتقد المتحدث عن الثورة أنه قام بواجبه عندما استخدم كلمات الثورية والتحرر وسواها من التعابير المشتقة عنها أو الملصقة بها ، وهو لا يفطن أنه باستخدامه هذه التعابير بهذا الخليط غير المتبصر ، يجعل هذه التعابير والمفاهيم مبتذلة ، فلا يعود لهذه الكلمات أية قيمة فى تحريك الجماهير ، وفى تطوير ذهنية الفرد والذهنية العامة ، وفى دفع المجتمع نحو التقدم والازدهار الحقيقى » .

* *

● وصلاح البيطار أيضاً :

ومثل كمال جنبلاط الأستاذ صلاح البيطار - أحد مؤسسى « حزب البعث العربى الاشتراكى » فى سوريا ورئيس وزراء حكمه لعدة مرات - الذى أصدر بياناً ضافياً أعلن فيه انفصاله عن الحزب ، وحلل أخطاءه وانحرافاته قبل حركة ٢٣ شباط (فبراير) وبعدها ، واستطرد إلى إدانة جميع الحركات الثورية والعقائدية الأخرى التى أثبتت إخفاقها الذريع ، وعجزها التاريخى عن الاندماج بالشعب وعن تحريك جماهيره . مهيباً بالثوريين المناضلين فى جميع الأحزاب إلى الانفصال عن أحزابهم والعمل على إنشاء حركة عربية جديدة للوطن العربى كله ، كى لا تبقى الساحة السياسية فارغة ولا يبقى الشعب غارقاً فى الظلام . وهذا بعض ما جاء فى هذا البيان :

« كنت أول مَن حذَّر إلى حتمية سقوط الحزب فيما سقط فيه بعدئذ ، من تخبط فى متاهات الفكر وجهالات السياسة وصنمية التنظيم ، إلى سيطرة الطفولة اليسارية والعقلية العسكرية والمغامرة الانتهازية ، إلى الارتداد عن المواقع القومية الوحدوية والديموقراطية الشعبية ، إلى التسلح بالهوس الثورى

والثرثرة الاشتراكية لإرهاب القُوَى الثورية وتصفية الفئات العسكرية والمدنية ، وضرب الوحدة الوطنية للشعب .. وعسكرية الحزب ، وتسيير أعضائه ومن ورائهم الشعب بالعصا والقوة ، على أن تحذيرى لا يعنى تبرئة نفسى من حملى نصيبى من المسئولية .

« جاء انقلاب الثالث والعشرين من شباط والمرحلة التى تلته ليفتحا عيون غالبية العقائديين المناضلين الحزبيين لا على حقيقة الحزب الجديد وترديه فحسب ، بل وأيضاً على واقع الأمراض والعلل التى استشرت فى فكر الحزب ونهجه كله أنّى وُجِد ، وفى بنيته وإطاراته وأساليبه فى أية مجموعة من مجموعاته . فالجمود العقائدى والعقلية المتحجرة ، وأساليب العمل المتخلفة ، وما تطفل عليها من مراهقة فكرية وثرثرة اشتراكية ووصولية انتهازية ، ومن عبادة صنمية للأشكال الجامدة ، كل ذلك أدى بالمنظمات الحزبية كلها إلى أن تكون بؤرة النزعات الانشقاقية والصراعات الفئوية والتكتلات الشخصية ، وإلى أن تسودها كلها الروح العشائرية والبيروقراطية والفاشية والغوغائية .

« وجاءت أيام الهزيمة القومية لتؤكد ذلك وتكرسه ، ولتكشف للجميع عن غياب الحزب بشتّى قياداته ومؤسساته عن المعركة المصيرية التى كان ، مع ذلك ، لا يفتأ يدعو الشعب إلى خوضها ، ثم لتعطى الدليل القاطع على عجز هذا الإطار الحزبى عن حمل التبعات الكبرى فى وجه التحديات المصيرية .

« على أن النكبة القومية لم تكشف عن عجز حزب البعث وحده ، فالأحزاب والمنظمات العربية العقائدية الأخرى لم تكن أحسن منه حظاً . ولا غرابة فى ذلك إذا عرفنا أن أمراضاً وعللاً من النوع ذاته الذى فتك بحزب البعث قد فتكت بالأحزاب الأخرى .

« ولقد كشف الواقع الموضوعى ، عن أن جميع هذه الأحزاب والحركات كانت إبّان النكبة في حالة غيبوبة ، يوم كان الشعب فى قمة حضوره ويقظته ، ويوم كان وحيداً من دون قيادة حزبية ثورية تقود حركته ، ويوم وجد نفسه فى واد والأحزاب والحركات فى واد آخر » !

هذه نماذج من النقد الذاتى سجلها عدد من أقطاب الحركة الثورية العربية . وقد أجمعت كلها على أن أخطاء هذه الحركة هى التى دفعت بنا إلى كارثة الخامس من حزيران (يونية) ... ونحن - كما قال الأستاذ قدرى قلعجى - نرحب ولا شك بمثل هذه الاعترافات تصدر عن « أهل البيت » لأنهم أدرى بما فيه .. ولو قلنا ما قالوه عن الصنمية والغوغائية والمواقف الانتهازية والشعارات الجوفاء التى سيطرت على العالم العربى باسم الثورية والتقدمية والعقائدية ، وعزلت بهذه الذريعة قوى الفكر الحر ، وعطلت الطاقات الوطنية البناءة ، لاتُهمنا بالرجعية والعمالة والخيانة ، ولكن صدورها عن روادها الذين زرعوا غراسها ، وبشروا بثمارها ، ووعدوا بجناتها ، كفيل بأن يمزق القناع ويزيح الستار ، ويحطم الأسطورة » [1] .

* *

● بين الأعراض الظاهرة والأسباب الدفينة :

بَيْدَ أننا مع ترحيبنا بهذا الذى سموه « النقد الذاتى » وبهذه الاعترافات « الثورية » نرى أنها جميعاً لم تشخص حقيقة الداء ، ولم تهتد إلى لب المشكلة ، إنها تحدثت عن أعراض المرض ، لا عن أسبابه الدفينة الكامنة وراء المظاهر . ولما جهلوا حقيقة العِلّة لم يهتدوا قطعاً إلى وصف الدواء .

إن العِلّة الحقيقية التى تعانيها هذه الأمة ، والتى جهلها أو تجاهلها الاشتراكيون الثوريون - حتى الذين اعترفوا منهم بعجز الثورية العربية وإفلاسها - أنهم حاولوا جهد طاقتهم أن يخلعوا هذه الأمة من عقيدتها الأصيلة ، ليفرضوا عليها عقيدة دخيلة ، وأن يسوقوها بالدبابات والمدافع تارة ، وبالإذاعات والإعلام طوراً ، لتعيش فى إطار أيديولوچيات مستوردة مصطنعة ، تصادم معتقدات الأمة وشرائعها وأفكارها ومشاعرها وقيمها وأخلاقها وتقاليدها .

---

(١) مقدمة وثائق النكسة ص . ١

وليس من السهل ولا من الممكن أن تتخلى الأمة عن عقيدتها وشريعتها ، ومُثُلها ورسالتها ، فتتخلى بذلك عن مقوِّمات حياتها . ولهذا لم يكن بد من الصدام والصراع الظاهر والخفى بين الأمة وبين هؤلاء الذين حرفوا مسيرتها . ونتيجة هذا كله الحيرة والتمزق وبعثرة الجهود والأموال والأعمار فى غير جدوى ، بل فى الهدم والتخريب لا فى البناء والإنشاء .

إن هؤلاء الثوريين الاشتراكيين - إن افترضنا إخلاصهم - لم يفهموا أمتهم ، ولم يعرفوا حقيقتها ... كما أنهم أيضاً لم يعرفوا عدوهم الذى يتحدى بقلته كثرتهم ، وبرقعته الضيقة أقطارهم الواسعة !

لقد زعموا أن عدوهم « إسرائيل » أداة فى يد الإمبريالية ، ونسوا أن الوقائع كلها تثبت العكس : إن الإمبريالية أداة فى خدمة الصهيونية العالمية ودولتها .

ولقد ادّعوا أن إسرائيل مجرد دولة عنصرية ، وأن الصهيونية حركة قومية سياسية فحسب ، وأغفلوا العامل الدينى فى قيام الصهيونية وفى تكوين إسرائيل ، كما أغفلوا هذا العامل الدينى فى توجيه شعوبهم وجيوشهم ، على حين عنيت به إسرائيل كل العناية ، فربحت وخسروا وانتصرت وانهزموا .

كتب « بن جوريون » فى رسالته إلى الرئيس « ديجول » فى مطلع عام ١٩٦٨ يقول :

« إن سر بقائنا بعد التدميرين البابلى والرومانى وحقد المسيحيين الذين أحاطوا بنا ألف عام ، يكمن فى صلاتنا الروحية بالكتاب المقدس . وعندما جاءت اللجنة الملكية البريطانية إلى القدس فى آخر سنة ١٩٣٦ لتدرس مستقبل الانتداب قلت لها : الانتداب الخاص بنا هو التوراة . لقد استخرجنا منه قوتنا لنقاوم عالماً معادياً ، ولنستمر فى الإيمان بعودتنا إلى بلادنا » [١] .

---

(١) جريدة لوموند الفرنسية - ١٠ يناير ١٩٦٨

وفى الصفحات الأخيرة من مذكرات « وايزمان » ما يعتبر وصية وتوجيهاً عاماً لإسرائيل :

« هدفنا هو بناء حضارة تقوم على المُثُل الصارمة للآداب اليهودية .عن تلك المُثُل يجب ألا نحيد ، كما فعلت بعض العناصر فى حياة الوطن القومى القصيرة ، بإحناء الركب أمام آلهة غرباء . لقد كان الأنبياء دائماً يؤنبون الشعب اليهودى بأشد القسوة من أجل هذه النزعة ، وكلما عاد الشعب إلى الوثنية وكلما ارتد كان يُعاقَب من قِبَل إله إسرائيل الشديد . وإنه من الصعب القول فيما إذا كان سيظهر أنبياء بين اليهود فى المستقبل القريب . ولكنهم إذا اختاروا الحياة الصادقة الصعبة النقية على الأرض فى منازل مبنية على المبادىء القديمة ، وإذا استهدفوا فى نشاطهم قيماً حقيقية ، فى الصناعة والزراعة والعلم والأدب والفن ، عندها يطل الله بعطف على أبنائه الذين عادوا بعد تيه طويل إلى بيتهم ليخدموه ، وعلى شفاههم مزمور ، وفى أيديهم مجرفة ، محيين بلادهم القديمة وجاعليها مركز حضارة إنسانية » (١)

هذا هو اتجاه بناة إسرائل ، وصنّاع أمجادها وانتصاراتها .

أما فى أرض الثورية العربية فكل دعوة إلى الإسلام « رجعية » ، وكل ذى فكر وقلم يدعو إلى الإسلام الصحيح يجب أن يكون مصيره حبل المشنقة ، أو زنزانة السجن ، أو العزلة الخانقة تحت الإقامة الجبرية !

يقول الكاتب المسيحى السورى الدكتور أديب نصور :

« استطاعت إسرائيل أن تعبىء لمصلحتها العاطفة الدينية عند اليهود فى العالم ، وتتلقى منهم العون والمزيد من العون ، بينما كانت السياسة العربية الثورية تعادى الدول الإسلامية غير العربية ، وتخاصم الدول الإسلامية العربية ، وتصمها بالرجعية والتخلف لتمسكها بالدين ، وتعتبر كل تقارب بين المسلمين

---

(١) انظر النكسة والخطأ ص ١٥٩

تحالفاً استعمارياً ، وتهمل الجانب المسيحى من العالَم العربى ، وتجرد إنسانها الثورى من قوة روحية هائلة ، وتجرد سياستها الخارجية من بُعْد هو الأساس من أبعادها .

« إن الخطر الأكبر لم يداهمنا من انقضاض طيران العدو ، وغزو ألويته ودباباتها ، وإنما جاءنا من انهيار داخلى سبق المعركة بأعوام ، ومن محاولة الانتحار الأدبى ، والتخلى عن الحقيقة والفضائل والقيم قضى على أمم كثيرة من قبل فى التاريخ ، إن ما حدث داخل المجتمعات الثورية كان وحده سبباً كافياً ليجلب لنا الدمار الروحى والدمار المادى جميعاً » [1] .

* * *

(١) المرجع السابق ص ١٦٠ وراجع كتابنا « درس النكبة الثانية : لماذا انهزمنا وكيف ننتصر » ؟

obeikandl.com

لماذا فشلوا فى مجال الأخلاق ؟

أجل .. لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية فى إشاعة « القِيَم » والفضائل الأخلاقية ، وفى صيانتها وتثبيتها ؟

إن القِيَم والفضائل لا تسود المجتمع ، ولا تشيع فى حياة الناس ولا تخط مجراها فى سلوكهم العام والخاص ، بالأوامر العسكرية ، ولا بالقرارات الثورية . ولكنها تحتاج إلى تربة صالحة تنمو فيها بذورها ، وترسخ جذورها ، وتمتد فروعها ، وتزهر غصونها وأوراقها .

(أ) وأول ما يحقق هذه التربة هو « العقيدة الصالحة » التى ترجع إليها أخلاق الأمة ، وينبثق عنها سلوكها . وإذا ضعفت عقيدة أمة ما فقد أصبحت كالشجرة المنبتة من أصولها ، المجتثة من فوق الأرض ما لها من قرار . ومثل هذه الأمة لا بد أن تصاب بالتفكك والانحلال المفضيين حتماً إلى الانهيار .

وعقيدة أمتنا هى الإيمان بالله وبرسالة الإسلام ، وبالدار الآخرة فكلما قوينا جانب هذا الإيمان فقد قوينا معه جانب الأخلاق ، وإذا سمحنا لرياح الشك والتشكيك - بله الإلحاد والإنكار - أن تهز شجرة الإيمان أو تزعزعها ، فقد زعزعنا معها الأخلاق قطعاً .

لهذا كانت الخطوة الأولى فى دعم الأخلاق وغرس الفضائل والمُثُل العليا ، تتمثل فى غرس معانى الإيمان بالله وباليوم الآخر فى أعماق الضمائر [1] ، وغرس الشعور بالمسئولية أمام الله سبحانه وتعالى ، وتعاون كل مؤسسات

---

(١) انظر كتابنا : الإيمان والحياة ، فصل « الإيمان والأخلاق » .

التربية والتعليم ، من دار الحضانة إلى الجامعة ، وكل أجهزة التوجيه والتثقيف والترفيه من الكتاب إلى الصحيفة إلى الإذاعة . المسموعة والمرئية - إلى المسرح والخيَّالة وغيرها - على إيقاظ المعانى الربانية فى الفطرة الإنسانية ، من توحيد اللّه تعالى ومحبته وخشيته ومراقبته والتوكل عليه ، واليقين بما عنده ورجاء رحمته والخوف من عذابه .

بهذا التوجيه الدائم القائم على أفضل الأساليب ، وأقوم الوسائل ، تتزكى الأنفس ، وتتربى الضمائر ، وتستنير البصائر ، وتتصل القلوب بربها وهاديها ، وتتزود بخير زاد ، وهو التقوى .

أما إذا ظلت المؤسسات والأجهزة تربط المجتمع بالطين لا بالدين ، وبالخلق لا بالخالق ، وبالأرض لا بالسماء ، وبالدنيا لا بالآخرة ، وبالمعدة لا بالروح ، وبالمتاع الأدنى لا بالمثل الأعلى .. فلن يثمر ذلك إلا مجتمعاً أكبر همه الشهوات ، ومبلغ علمه إرادة الحياة الدنيا ، وإيثار المنافع الشخصية العاجلة ولو على حساب الأمة والدين والقِيَم العليا .

(ب) ولا بد مع التربية والتوجيه من شىء آخر ، لا بد من تشريع يحمى الأخلاق من عوامل الدمار ، ومن العابثين بالقِيَم ، والمتاجرين بكل فضيلة .

لا بد من تشريعات تفرض صيانة الحرمات ، وحراسة الآداب ، ورعاية التقاليد الصالحة ، واحترام أوامر اللّه تعالى ونواهيه ، وتطهير الجو الاجتماعى من دوعى الإغراء ، ومثيرات الغرائز ، والعوامل المحرضة على الفساد أو الميسرة له والمعينة عليه ، لا بد من عقوبة كل منحرف يجاهر بالفاحشة ويحرض عليها ، ولا بد من مصادرة كل فن أو أدب يزين للناس الرذيلة والسوء .

لا بد من سلطان التشريع والقانون بجوار سلطان التربية والتوجيه ، فإن اللّه يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

أما أن تُفتح علناً حانات الخمور ، وتُيَّسر جهرة محلات الفجور ، وتُترك الشوارع ملأى باللحم البشرى يباع فى الشوارع ويُعرض فى الطرقات ، ويرخى

العنان للصحف والإذاعات والتليفزيونات والسينمات وشتّى أجهزة الإعلام والترفيه ، تهدم فى ساعات ما يبنيه التوجيه فى شهور ، باسم الحرية الشخصية فهذا أوسع باب لتدمير القِيَم ، وتحطيم الأخلاق ، ونشر عدوى الرذيلة فى كل مكان .

والعجيب أن الثوريين يضغطون كل الضغط على الحرية الفكرية والحرية السياسية ، كما بيناه من قبل . ولكن فى مقابل ذلك الضغط العنيف من الثورية الاشتراكية على « حرية الأفكار » نجدها تطلق العنان لـ « حرية الشهوات » .

ومن ثُمّ نفقت سوق المجون والتحلل من قيود الحشمة ، وفضائل الحياء والعفاف والإحصان . وبلغ عبث الأزياء و « المودات » أقصاه . وأصبحت شوارع العواصم العربية الكبرى معرضاً لـ « اللحم البَشرى » الذى فرض اللّه أن يُصان فابتذلوه فى الطرقات والأسواق . فإذا ارتفع صوت ينادى بتغيير هذا المنكر ، ووقف هذا السيل المدمر ، قيل له : هل تريدون أن نحجر على الناس ، أو تفرض الأخلاق بالقانون ، أو نجعل وراء كل امرأة شرطياً يراقب زيها وسيرها ؟ (!!) .

وهذا - لعمرى - أعجب العجب ! لقد حجروا على الحرية الفكرية والسياسية ، باسم الحرية الاجتماعية أو المصلحة الوطنية . أفلم يكن أولى أن تضبط « الحرية الجنسية » باسم « القِيَم الأخلاقية » و « التعاليم الإلهية » ؟!

أفتُمنع « حرية الحقوق » وتُطلق « حرية الفسوق » ؟!

ويبدو أن الثورية المتسلطة تريد بتسهيل سبل الشهوات الدنيا ، وإشباع نهم الغرائز الحيوانية السفلى ، أن تمنح الشعوب المقهورة لوناً من « التعويض » تنفس به عن كبتها السياسى والعقلى . وإن شئت قلت : هو نوع من « الإلهاء » المتعمد عن قسوة الواقع ، الذى تعيشه ، ومرارة الحياة التى تعانيها .

ولهذا لاحظ المراقبون لما يجرى فى ديارنا ، ازدياد حجم العبث واللهو الحرام بعد نكبة ١٩٦٧ خاصة .

حتى إن « الأفلام » الجنسية المكشوفة ، والمجلات الخليعة الداعرة ، التى لم يكن يُسمح لها من قبل أن تُعرض أو تُباع ، قد رُفِع الحظر عنها ، وليس لهذا التصرف تفسير إلا شغل الشعوب عن الشعور بالمأساة الكبرى ، التى غشيهم ليلها الأسود الكئيب الطويل .

ومن روائع الإعجاز أن نجد النبى ﷺ يشير - فى حديث صحيح له - إلى الارتباط بين « الاستبداد السياسى » المسلّط على الرقاب والأجساد وبين « الانحلال الاجتماعى » الذى يظهر - أول ما يظهر - فى تبذل النساء ، وخلعهن لزينة الحياء ، يقول رسول الله ﷺ : « صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس .. ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات ، رؤوسهن كأسنمة البُخْت [1] المائلة ! لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها .. » .

* *

● ضرورة القدوة الصالحة :

(جـ) ثم إن من المقرر فى عالم التربية والأخلاق : أن للقدوة أثرها العميق فى أنفس الناس ، فالإنسان يتأثر بالفعل المرئى ، أكثر مما يتأثر بالقول المحكى ، ولهذا قالوا : لسان الحال أفصح من لسان المقال ، بل قالوا : حال رجل فى ألف رجل ، أبلغ أثراً من مقال ألف رجل فى رجل !

ويزيد هذا التأثير ويتضاعف ، إذا كان الفعل أو الحال أو السلوك من شخص وضعته الأقدار فى موضع الإمامة والرياسة والقدوة للناس ، حتى قيل قديماً : الناس على دين ملوكهم . وقد يؤيد هذا ما ورد فى رسائل النبى ﷺ إلى الملوك والأمراء ، حين دعاهم إلى الإسلام ، وحمّلهم فى آخرها - إذا رفضوا الدعوة - إثمهم وإثم رعيتهم .

---

(١) البُخْت إبل عظيمة السنام ، والحديث كأنما يصف نساء عصرنا وما يضعن فوق رؤوسهن من « باروكات » .. وما يصنعن فى شعورهن من « فورمات » !

ومن أجل هذا روى عن الحسن البصرى والفضيل بن عياض وغيرهما هذا القول الحكيم : لو كانت لى دعوة مستجابة ، لدعوتها للسلطان ، فإن اللّه يُصلح بصلاحه خلقاً كثيراً .

ومن غير شك أن يفسد بفساده خلق أكثر ، فإن عدوى الفساد أسرع .

زار بعض الوفود من الأقاليم الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز فسألهم : كيف عمالنا (ولاتنا) فيكم ؟

فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إذا طابت العين (المنبع) عذبت الأنهار (الفروع) !

وفى بعض عصور الانحراف الإسلامية ، لام بعض كبارالموظفين كاتباً أو عاملاً عنده على خيانة ظهرت منه ، فكان رد هذا الكاتب : كلنا خائن ، أنا خنتك ، وأنت خنت الوالى ، والوالى خان الخليفة ، والخليفة خان اللّه ! ولو استقمتم وأدّيتم لاستقمنا وأدّينا !

فكم تتلوث الحياة ، ويختل المجتمع ، إذا شم الشعب رائحة الفساد والانحراف تنتشر من قصور القادة والزعماء الجدد ، كما كانت تنتشر قديماً من قصور الملوك والزعماء البائدين .

لقد تغيّر الاسم والعنوان ، وبقى الجوهر كما كان : ملوك من غير تيجان ! وصدق شوقى حين قال : البلشفية (الشيوعية) قيصرية : لها من القيصر جبروته وسرفه ، وليس لها جلاله وشرفه !

* *

● أهمية الحرية للأخلاق :

(د) ثم إن الأخلاق الفاضلة تحتاج إلى مناخ ملائم تنمو فيه وتترعرع وتثمر ، ولا يحقق هذا المناخ مثل الحرية .

ففى ظل الحرية تنمو فضائل الصدق ، والشجاعة ، والصراحة ، وقول الحق ، والشعور بالمسئولية ، والاهتمام بأداء الواجب ، والطموح إلى معالى الأمور ، والثقة بالنفس وبالآخرين ، وغيرها من مكارم الأخلاق .

وأما فى ظل الاستبداد والإرهاب والطغيان . فلا تنمو إلا رذائل الكذب والتجسس والغيبة والنميمة وسوء الظن والملق والنفاق ، وازدواج الشخصية ، وعدم المبالاة ، وإهمال الواجبات ، والذل والانحناء والسلبية .

ولقد أشار المرحوم الزعيم عبد الرحمن الكواكبى إلى كثير من هذه الرذائل التى تنمو فى ظل الإرهاب والضغط فى كتابه « طبائع الاستبداد ، ومصارع الاستعباد » .

أعرف كثيراً من المدرسين يدخلون صفوف الدراسة بشخصية ، ويعيشون خارجها بشخصية أخرى . هم مع التلاميذ اشتراكيون ثوريون ، متحمسون ، يرددون الشعارات ، ويحفظون الكثير من عبارات التقدمية والثورية وغيرها من « أكليشيهات » القوم ، وهم فى خارج الصف أو خارج المدرسة ناس طيبون معتدلون ! فإذا جاء أحد التلاميذ يسأل أحدهم بعيداً عن قاعة الدرس وفى أمن من الرقباء : هل أنت مؤمن بهذا يا أستاذ ؟! قال : يا ابنى ، هذا أكل عيش ، هذا ما تريده الحكومة !

فماذا يكون رأى التلميذ فى أستاذه ؟ وماذا تكون ثقته بما يلقنه إياه من حقائق العلم الأخرى ما دام يرى أنه لا يعلمه ما يعتقد صوابه ، بل ما تريده السُلطة ؟

(هـ) ولا بد مع ذلك كله من استقامة الأوضاع الاقتصادية ، واستقرار العدل الاجتماعى ، وأخذ كل ذى حق حقه ، فإن الأوضاع الاقتصادية المعوجة ، وشيوع الظلم الاجتماعى ، اختصاص قِلّة بالتمر ، وكثرة بالنوى ، وتقديم مَن يستحق التأخير ، وتأخير مَن يستحق التقديم - من شأن هذا كله أن يشيع كثيراً من الرذائل الاجتماعية ، مثل الحسد والبغضاء وسوء الظن ، والسلبية ، وعدم

المبالاة ، وعدم الحرص على المال العام . وغير ذلك من خصال السوء التى يولّدها الظلم والبغى من بعض الناس على بعض .

ولهذا يجب على كل مجتمع حريص على الأخلاق أن يعمل على إزالة المظالم ، وإقامة الموازين القسط بين الناس ، وقد أشار النبى ﷺ إلى ذلك حينما قال لأحد الآباء وقد خصّ أحد أبنائه بشىء من ماله : « أتحب أن يكون أبناؤك لك فى البرِّ سواء » ؟ قال : نعم ، قال : « فَسَوِّ بينهم » . وقال : « اتقوا اللّه واعدلوا بين أولادكم » .

ومعنى هذا أن التمييز بينهم فيما يستحقون من عطاء ، يولّد العقوق للأب من بعضهم ، كما يورث التحاسد - من جهة أخرى - بينهم .

* * *